

470 مليون دولار استثمارات غذائية في «خزائن» بركاء- العُمانية

بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الغذاء بمدينة خزائن الاقتصادية نحو ٤٧٠ مليون دولار أمريكي، كما شهدت توقيع ٢٦ اتفاقية استثمارية، ما يعكس النمو المتسارع الذي تشهده المدينة في استقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز البنية الأساسية الداعمة للقطاعات الحيوية.

وقام معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، ومعالي الدكتور خلفان بن سعيد السعيلي وزير الإسكان والتخطيط العمراني، بزيارة ميدانية إلى مدينة خزائن الاقتصادية، يرافقهما أصحاب السعادة الوكلاء والمسؤولون والمختصون من الوزارتين، للاطلاع على أبرز المشروعات والاستثمارات القائمة في المدينة وبالأخص مدينة الغذاء.

08

الرؤية

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر

اتصالات دبلوماسية للضغط باتجاه مسار الحوار والتفاهم البناء جهود عُمانية لإحلال التوافق بين إيران وأمريكا.. و«النووي» وحرية الملاحة بالصدارة

«احتواء وصد محاولات التصعيد ضمن مباحثات بدر بن حمد مع عراقبي وفيدان» طهران تعكف على «مراجعة الرد الأمريكي» على «مقترح الـ 14 بندًا»



قائد القيادة المركزية الأمريكية يهبط على متن المدمرة الأمريكية «يو إس إس ميلوس» المتمركزة في المنطقة

ونقلت وسائل الإعلام الرسمية عن متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية القول "لا توجد مفاوضات نووية في هذه المرحلة". وقالت وكالة فارس عن مصادر إن المقترح الإيراني يتضمن المحاور التي تراها طهران ضرورية لإنهاء الحرب، مضيفة أن إيران اقترحت خريطة طريق واضحة لإنهاء الحرب وأكدت على خطوطها الحمراء. ويتضمن المقترح ٣ مراحل رئيسية، الأولى تهدف إلى تحويل وقف إطلاق النار إلى إنهاء كامل للحرب خلال ٣٠ يوما كحد أدنى، مع طرح مبدأ تشكيل مرجعية دولية لضمان عدم العودة إلى الحرب، وتؤكد على وقف الحرب في كل المنطقة وتعهد إيراني أمريكي متبادل بعدم الاعتداء، وأن ذلك يشمل حلفاء إيران في المنطقة وإسرائيل.

12

الرؤية- غرفة الأخبار

بحث معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدى وزير الخارجية، ومعالي الدكتور سيد عباس عراقجي، وزير الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في اتصال هاتفي، آخر مستجدات الجهود الرامية إلى إحلال التوافق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي والملفات الأخرى العالقة، وخاصة ما يتصل بالملاحة البحرية وحريتها في المنطقة.

وتبادل الوزيران وجهات النظر والتشاور بما يُسهم في احتواء وصد محاولات التصعيد والضغط باتجاه مسار الحوار والتفاهم البناء، وبما يكفل حقوق سائر الأطراف والالتزام بالقانون الدولي.

كما جرى اتصال هاتفي بين معالي السيد وزير الخارجية، ومعالي هاكان فيدان وزير الخارجية في الجمهورية التركية. واستعرض الوزيران عدداً من المستجدات الإقليمية والدولية، وتبادلا وجهات النظر بشأنها، بما يعكس حرص الجانبين على تعزيز التشاور والتنسيق حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتناول الجانبان تطورات الملاحة البحرية في

4 مراسيم سلطانية بتقرير صفة المنفعة العامة لمشاريع سدود

مسقط- العُمانية أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- أمس ٤ مراسيم سلطانية سامية. وقضى المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٦/٥١) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في وادي مجلاس في ولاية قريات في محافظة مسقط. فيما نص المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٦/٥٢) على تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في ولاية لوى في محافظة شمال الباطنة.

02

توجيهات للشركات بعدم قطع الخدمة تخفيض تعرفه الكهرباء للمواطنين

مسقط- الرؤية أعلنت هيئة تنظيم الخدمات العامة تطبيق تخفيضات على تعرفه الكهرباء للاستخدام السكني لحساب أساسي واحد ليميف عام ٢٠٢٦، وذلك للفترة من شهر مايو وحتى شهر أغسطس.

ووجهت الهيئة الشركات المرخصة بعدم قطع خدمة التيار الكهربائي خلال نفس الفترة، وتقديم خطط سداد مرنة للمشتريين الذين لديهم متأخرات مالية، مُكثفهم من تقسيط المبالغ المستحقة وفق آليات ميسرة. وتأتي هذه القرارات للتخفيف من تأثير ارتفاع الاستهلاك



الأربعاء.. انطلاق التمرين الوطني للأمن السيبراني في القطاع الصحي

مسقط- الرؤية عُمان للأمن الإلكتروني في نسخته السادسة، بتنظيم من جريدة الرؤية ووزارة الصحة ومركز الدفاع الإلكتروني وأكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدم، ومشاركة وزارة الصحة ومركز الدفاع الإلكتروني والمدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية، والمدينة الطبية الجامعية، وعدد من المؤسسات

اتفاقية عُمانية صينية لإنشاء مركز تجميع وإنتاج السيارات

بركاء- العُمانية وقعت مدينة خزائن الاقتصادية مع مجموعة سبروس الصينية على اتفاقية إنشاء مركز متطور لتجميع وإنتاج السيارات في خطوة تجسد جاذبية المدينة للاستثمارات الأجنبية، وترجم مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز قطاع السيارات والتقنيات المتقدمة.

ويشكل المشروع إضافة نوعية للقطاع الصناعي، وخاصة قطاع السيارات في سلطنة عُمان، حيث سيعتمد على أحدث التقنيات في مجالات التصنيع، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات في خطوط الإنتاج، وتبني معايير الاستدامة البيئية عبر إنتاج سيارات كهربائية وهجينة تدعم توجهات الطاقة النظيفة، ويستهدف أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، ما يعزز حضور المنتجات العُمانية في الأسواق الإقليمية والدولية. ويسهم المشروع في توفير فرص تدريب مقرونة بالتوظيف من خلال تدريب ٢٠

4 مراسيم سلطانية بتقرير صفة المنفعة العامة لمشاريع إنشاء سدود حماية من مخاطر الفيضانات

مسقط- العُمانية

أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- أمس ٤ مراسيم سلطانية سامية، فيما يلي نصوصها:

مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٦/٥١) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في وادي سجالص في ولاية قريات في محافظة مسقط

نحن هيثم بن طارق سلطان عُمان. بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة، وعلى قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧١/٢٠٢٣، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، رسمنا بما هو آت: المادة الأولى: يعتبر مشروع إنشاء سد الحماية من

مخاطر الفيضانات في وادي سجالص في ولاية قريات في محافظة مسقط- المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين- من مشروعات المنفعة العامة. المادة الثانية: للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع المذكور، وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه. المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره. صدر في: ١٥ من ذي القعدة سنة ١٤٤٧هـ الموافق: ٣ من مايو سنة ٢٠٢٦م.

مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٦/٥٢) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في نيابة ليما في ولاية خصب في محافظة مسندم

نحن هيثم بن طارق سلطان عُمان. بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة، وعلى قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧١/٢٠٢٣، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، رسمنا بما هو آت: المادة الأولى: يعتبر مشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في نيابة ليما في ولاية خصب في محافظة مسندم- المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين- من مشروعات المنفعة العامة. المادة الثانية: للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع المذكور، وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه. المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره. صدر في: ١٥ من

ذي القعدة سنة ١٤٤٧هـ الموافق: ٣ من مايو سنة ٢٠٢٦م.

مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٦/٥٣) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في نيابة سمد الشان في ولاية المضبي في محافظة شمال الشرقية

نحن هيثم بن طارق سلطان عُمان. بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة، وعلى قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧١/٢٠٢٣، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا بما هو آت: المادة الأولى: يعتبر مشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في نيابة سمد الشان في ولاية المضبي في محافظة شمال الشرقية- المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين- من مشروعات المنفعة العامة.

المادة الثانية: للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع المذكور، وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه. المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره. صدر في: ١٥ من ذي القعدة سنة ١٤٤٧هـ الموافق: ٣ من مايو سنة ٢٠٢٦م.

مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٦/٥٤) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية من مخاطر الفيضانات في وادي بني عمر الغربي في ولاية لوى في محافظة شمال الباطنة

نحن هيثم بن طارق سلطان عُمان. بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة، وعلى قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر

توافق «الدولة» و«الشورى» على تعديل قانون الثروة المعدنية



والأمين العام لمجلس الدولة، والأمين العام لمجلس الشورى، والمختصون من أمانتيهما الصائتين.

وتضمن مشروع تعديل القانون المُحال من مجلس الوزراء ٢٠ مادة، وبلغ عدد المواد محل الاختلاف بين المجلسين بشأن مشروع التعديل ٧ مواد من أصل مواد المشروع. وانتهت اللجنة إلى التوافق في جميع المواد محل الاختلاف بين المجلسين، وسترفع تقريرها لمناقشته في الجلسة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى.

مسقط- الرؤية

عقدت اللجنة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى اجتماعاً مشتركاً لمناقشة المواد محل الاختلاف بين المجلسين بشأن مشروع "تعديل بعض أحكام قانون الثروة المعدنية" المُحال من مجلس الوزراء، وذلك إعمالاً لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)، وحضر الاجتماع المحرمون وأصحاب السعادة أعضاء المجلسين،

فتح باب التقدّم للبرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل



عبر منصة التسجيل لبرامج ومبادرات الأكاديمية السلطانية للإدارة، ومن خلال موقعها الإلكتروني الرسمي، بما يعكس حرص الأكاديمية على توسيع نطاق الاستفادة من برامجها النوعية، وتمكين القيادات الوطنية للإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

مركز إيلر للتعليم التنفيذي بجامعة أريزونا، إحدى أبرز المؤسسات العالمية في تطوير القيادات؛ بما يضمن نقل أفضل الممارسات الدولية وتوظيفها بما يتناسب مع السياق الوطني، ويعزز من جودة المخرجات القيادية للبرنامج. ويُتاح التقديم للبرنامج ابتداءً من اليوم الإثنين وحتى ١٨ مايو الجاري،

خلال تجربة تعليمية متقدمة تتضمن عدد من المحاور المعرفية والمهارية، من أبرزها التفكير الاستراتيجي، والابتكار، وقيادة التغيير، والذكاء الاجتماعي، وبناء فرق العمل، إلى جانب تنمية الوعي الذاتي ومهارات اتخاذ القرار في بيئات العمل المتغيرة. ويأتي تصميم البرنامج بالتعاون مع

مسقط- الرؤية

أعلنت الأكاديمية السلطانية للإدارة، فتح باب التقديم للدفعة السادسة من البرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل، والذي يهدف إلى إعداد قيادات حكومية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة، وتعزيز كفاءة الجهاز الإداري للدولة بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

ويستهدف البرنامج ٣٠ مشاركاً من شاغلي الوظائف الإدارية الوسطى من فئة: مدير عام مساعد، ومدير دائرة، ومدير دائرة مساعد، ومن في حكمهم، في وحدات الجهاز الإداري للدولة. ويعتمد البرنامج في تصميمه على أحدث منهجيات التطوير القيادي، من

انطلاق أسبوع المرور الخليجي الـ38 بجميع المحافظات تحت شعار «أعبر بأمان»



مسقط- العُمانية

بدأت بمختلف محافظات سلطنة عُمان أمس فعاليات ومناشط أسبوع المرور الخليجي الثامن والثلاثين تحت شعار "أعبر بأمان"، والذي يهدف إلى نشر الوعي والثقافة المرورية لدى مستخدمي الطريق، ضمن جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحد من الحوادث المرورية وأضرارها البشرية والمادية.

وفي محافظة مسقط رعى سعادة المهندس أحمد بن سعيد العامري رئيس بلدية مسقط افتتاح المعرض المروري التوعوي في "مول عُمان" بولاية بوشر، بحضور عدد من ضباط شرطة عُمان السلطانية والمعينين من الجهات الحكومية والخاصة. وقام راعي المناسبة والحضور بجولة تعرفوا خلالها على محتويات المعرض وأركانه وأقسامه، واطلعوا على الجهود التي تبذلها شرطة عُمان السلطانية والجهات المشاركة في مجال السلامة المرورية. وفي ختام الجولة كرم راعي المناسبة الرعاة الرسميين للمعرض.

ويشارك في المعرض عددٌ من المؤسسات الحكومية والخاصة ويتضمن شاشات تفاعلية ومنشورات توعوية ونماذج للتطبيقات المستخدمة في السلامة المرورية للتركيز على الإحصاءات المرورية وإبراز الجهود التوعوية لمعاهد السلامة المرورية في جميع المحافظات.

وفي صحار، احتفلت قيادة شرطة عُمان السلطانية بمحافظة شمال الباطنة بأسبوع المرور الخليجي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت رعاية سعادة الشيخ سعود بن محمد

فريق عالمي يزور صلالة ضمن مبادرة إدارة الموارد الطبيعية والنظم البيئية

مخرجات التقييمات الفنية للبنية الأساسية، بما يشمل تطوير مواقع السدود ومحطات استقطاب الضباب، بما يعزز استدامة الموارد المائية بمشاركة المجتمع المحلي ولجان إدارة المراعي والثروة الحيوانية. وفي الإطار الأكاديمي والبحثي، يشارك عدد من مؤسسات التعليم العالي، من بينها جامعة ظفار وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، بهدف بحث فرص التعاون في مجالات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد، من ضمن تحويل الخطط إلى مشروعات تنموية قائمة على البيانات والدراسات العلمية الدقيقة.

وبإتي هذا البرنامج ليعزز مكانة محافظة ظفار كمركز إقليمي رائد في مجال الإدارة البيئية، ويسهم في ربط السياسات التنموية بالنشاط الاقتصادي المبتكر، بما يضمن حماية الموارد الطبيعية الفريدة وتحويلها إلى فرص نمو أخضر مستدام للأجيال القادمة.

مستدامة، من بينها دراسة إنشاء "منطقة اقتصادية مستدامة" تُعد نموذجًا إقليميًا رائدًا، مُبنيًا أن البرنامج يسعى إلى مواءمة الأولويات بين هيئة البيئة والمعهد الدولي، إلى جانب تعزيز الشراكات الاستثمارية المستدامة مع الشركات الزراعية والغذائية المحلية، بما يسهم في دعم دور القطاع الخاص في مسار التحول الأخضر.

ويشهد البرنامج تنسيقاً مؤسسياً يضم عدداً من الجهات الحكومية، من بينها مكتب محافظ ظفار، وبلدية ظفار، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، ووزارة الدفاع، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب جهات أخرى ذات صلة. وذلك لوضع الأطر التنظيمية للمنطقة الاقتصادية المستدامة. وعلى الصعيد الميداني، ستستند مشروعات المستقبلية في ولايتي ضلكوت ورخيوت إلى



علي بن سالم بيت سعيد

يسعى إلى بناء منظومة حوكمة فاعلة تجمع بين حماية النظم البيئية الفريدة في محافظة ظفار ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن التوجه الحالي لا يقتصر على جهود الحماية فحسب؛ بل يمتد إلى تطوير حلول

صلالة- العُمانية

بدأت أمس بولاية صلالة أعمال البرنامج التمهيدي لزيارة فريق خبراء معهد النمو الأخضر العالمي (GGGI)، بالتعاون مع هيئة البيئة، في إطار مبادرة تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم البيئية في المحافظة وتستمر حتى ٧ مايو الجاري.

ويهدف البرنامج البيئي إلى إعداد خارطة طريق متكاملة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مسارات النمو الأخضر في المنطقة إلى جانب تطوير برامج زراعية تتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الأنواع الغازية وحماية التنوع الأحيائي.

وقال علي بن سالم بيت سعيد مدير عام المديرية العامة للبيئة بمحافظة ظفار، إن هذا التعاون يمثل خطوة استراتيجية نحو ترجمة أولويات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" لا سيما في محور البيئة والموارد الطبيعية، مؤكداً أن البرنامج

70 تخصصًا رئيسيًا في البكالوريوس.. و123 برنامجًا في الدراسات العليا

جامعة السلطان قابوس تُحرز تقدّمًا لافتًا في المؤشرات الوطنية والعالمية مع استمرار تنفيذ استراتيجيات التطوير

«فهد بن الجلندی: دعم سام متواصل لمسيرة التميز في جامعة السلطان قابوس أكثر من 74 ألف خريج وخريجة منذ تأسيس الجامعة

«تنفيذ مشروعات استراتيجية واعدة لتحقيق التحول الريادي وتطوير البحث العلمي تطوير البرامج الأكاديمية واستحداث تخصصات تواكب المستقبل

«فهد بن الجلندی: دعم سام متواصل لمسيرة التميز في جامعة السلطان قابوس أكثر من 74 ألف خريج وخريجة منذ تأسيس الجامعة

الرؤية - ريم الحامدية

نظّمت جامعة السلطان قابوس لقاءها الإعلامي لعام ٢٠٢٦؛ وذلك في إطار النهج المستمر لتعزيز التواصل المؤسسي مع مختلف وسائل الإعلام وإبراز الدور الأكاديمي والبحثي الذي تضطلع به الجامعة على المستويين الوطني والدولي.

واستعرضت الجامعة أبرز منجزاتها ومؤشرات أداؤها وخطتها المستقبلية؛ بما ينسجم مع رؤيتها بأن تكون "جامعة متميزة ذات تأثير ومكانة عالمية". وحضر اللقاء صاحب السمو السيد الدكتور فهد بن الجلندی آل سعيد رئيس الجامعة، معية عدد من المسؤولين في الجامعة، ومشاركة عدد من ممثلي المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة.

وقال صاحب السمو السيد الدكتور فهد بن الجلندی آل سعيد رئيس الجامعة: "تأتي المنجزات النوعية التي تحقّقها جامعة السلطان قابوس تجسيداً للرعاية السامية والدعم المتواصل من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- لقطاع التعليم والبحث العلمي والإبتكار؛ بما يُشكّل دافعاً مستمراً لمواصلة مسيرة التميز وتعزيز دور الجامعة في خدمة الوطن". وأضاف سموه أن الجامعة تمضي قدماً في تنفيذ خطتها الاستراتيجية والتشغيلية المتوائمة مع مستهدفات رؤية "عمّان ٢٠٤٠"، حيث حققت تقدّمًا في ١٣ مؤشرًا من مؤشرات

الرؤية خلال عام ٢٠٢٥؛ أبرزها حصول الجامعة على المرتبة ٣٣٤ عالميًا، والثامنة عربيًا ضمن تصنيف (QS)، في انعكاس واضح للحضور المتنامي للجامعة على الساحة الدولية، إلى جانب التوسع في اعتماد برامجها الأكاديمية من مؤسسات عالمية مرموقة؛ بما يُعزّز جودة مخرجاتها ويواكب أفضل الممارسات الدولية. وأوضح أن الجامعة ترتبط بشراكات استراتيجية وبحثية فاعلة مع مؤسسات الدولة في القطاعين الحكومي والخاص؛ حيث تقدم الاستشارات العلمية والحلول التطبيقية لمختلف التحديات، كونها تمثل بيت خبرة وطني يسهم في دعم مسارات التنمية الشاملة في سلطنة عُمان.

واستهلّت الجامعة اللقاء باستعراض استراتيجيتها الممتدة (٢٠١٦ - ٢٠٤٠)، والتي تقوم على التميز في التعليم والتعلّم، وتعزيز البحث العلمي والإبتكار، وريادة الأعمال، إلى جانب ترسيخ بيئة أكاديمية محفزة قائمة على التحليل العلمي والتفكير

الإبداعي. وتركزت هذه الاستراتيجية على منظومة قيم تشمل التميز، والنزاهة، والمسؤولية، والإبداع، والإبتكار، تأكيداً لدور الجامعة في إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها، والتفاعل مع المجتمع محلياً وإقليمياً ودولياً. وقُتلِ الخطة التنفيذية الثالثة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٦) بوصلةً للقرارات والمشروعات داخل الجامعة، حيث تتضمن عدداً من المشاريع الاستراتيجية؛ من أبرزها: تعزيز منظومة التعليم والتعلم، والتحول إلى النموذج الريادي للجامعة، وتطوير البحث العلمي، والتحول الرقمي، وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب تحسين البنية الأساسية وتعزيز موقع الجامعة في التصنيفات العالمية.

وأبرزت الجامعة ما حقّفته من نتائج إيجابية في مؤشرات الأداء الاستراتيجي لعام ٢٠٢٥، ضمن إطار تحقيق مستهدفات رؤية "عمّان ٢٠٤٠"، حيث تضمنت لوحة الأداء ١٨ مؤشرًا، تحقّق منها ١٣ مؤشرًا بالكامل، واقتربت ٤ مؤشرات من تحقيق

أهدافها، فيما لم يتحقّق مؤشر واحد. وتعكس هذه النتائج تقدّمًا ملحوظًا في مختلف مجالات العمل المؤسسي؛ إذ بلغ معدل رضا سوق العمل عن مخرجات الجامعة ٨٥٪، كما وصلت نسبة البرامج الأكاديمية المعتمدة في مرحلة البكالوريوس إلى ٧٠٪. وفي مجال البحث العلمي، سجّلت الجامعة نشر ١٨٥١ بحثًا علميًا في مجلات محكمة، بالتوازي مع تحسّن تصنيفها العالمي إلى المرتبة ٣٣٤ وفق تصنيف QS، وعلى صعيد الموارد، حقّقت الجامعة إيرادات تجاوزت ٤,٥ مليون ريال عمّاني، إلى جانب مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٢٠٪ في تمويل البحث العلمي. وفي سياق دعم الابتكار وريادة الأعمال، تمكّنت الجامعة من تحويل مخرجاتها البحثية إلى قيمة اقتصادية ملموسة عبر تأسيس ٧ شركات ناشئة، فضلًا عن تسجيل ١٤ براءة اختراع، بما يعكس تنامي فاعلية منظومة الابتكار وريادة الأعمال.

وأكدت الجامعة دورها المحوري في بناء الإنسان العُماني؛ حيث بلغ إجمالي خريجها منذ تأسيسها ٧٤٠٠٥ خريج، منهم ٦٦٥٢٦ في مرحلة البكالوريوس، و٧٤٧٩ في الدراسات العليا. أما على مستوى القبول للعام الأكاديمي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، فقد استقبلت الجامعة ٣١٢٣ طالبًا وطالبة، من بينهم ٨٠ طالبًا من ذوي الإعاقة البصرية أو الحركية، إضافة إلى ٩٥٧ طالبًا في برامج الدراسات العليا، بينهم ١١٣ طالبًا دوليًا، ما يعكس توجه الجامعة نحو تعزيز تنوعها الأكاديمي والانفتاح الدولي. وفي مجال التعاون الدولي بلغ برامج ورسائل التعاون سارية المفعول ٨٣ برنامج ورسالة، فيما بلغ عدد إجمالي برامج ورسائل التعاون الموقعة لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، نحو ٥١ رسالة وبرنامجًا. واستعرض اللقاء التوسّع المتواصل في البرامج الأكاديمية بالجامعة؛ حيث تطرح الجامعة حاليًا ٧٠ تخصصًا رئيسيًا في مرحلة البكالوريوس، بما يعكس تنوعًا معرفيًا يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية والتحوّلات العالمية. وفي هذا الإطار، حرصت الجامعة على إدخال تخصصات حديثة تواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي وسوق العمل المستقبلي، من أبرزها الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، والأعمال والاقتصاد الرقمي، والطب البيطري، في خطوة تعزّز جاهزية الخريجين للتعامل مع متغيرات العصر. وعلى صعيد الدراسات العليا، شهدت البرامج توسّعًا ملحوظًا؛ إذ بلغ إجمالي عددها ١٢٣ برنامجًا، موزعة بين ٤٧ برنامج دكتوراه و٧٣ برنامج ماجستير، إلى جانب دبلومات الدراسات العليا، مع طرح تخصصات نوعية تستجيب لاحتياجات القطاعات الحيوية، مثل إدارة العمليات وسلاسل الإمداد، والاقتصاد، والمالية، والتسويق الرقمي، والاستشارة الوراثية، بما يؤكّد دور الجامعة كصرح وطني لإنتاج المعرفة المتقدمة.

وتضمن العرض عددًا من المبادرات الأكاديمية النوعية، من بينها إطلاق برنامج "أفاق" الذي يستهدف استقطاب الطلبة الدوليين العُمانيين للدراسة بنظام الرسوم الدراسية، في إطار تعزيز الحضور الدولي للجامعة وتحسين تصنيفها العالمي. إلى جانب ذلك، تواصلت الجامعة تفعيل برامج التبادل الطلابي؛ حيث شارك ٤٧٨ طالبًا وطالبة خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ في تجارب أكاديمية دولية شملت عددًا من دول العالم منها ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين واليابان وتركيا، لإسهام في توسيع آفاق الطلبة وتعزيز خراجهم العالمية. وسلط اللقاء الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الجامعة في مواءمة مخرجات البحث العلمي مع احتياجات التنمية الوطنية، بما يعزز إسهامها في بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وفي هذا السياق، بلغ عدد الأوراق العلمية المنشورة خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ نحو ٣٣٩٠ ورقة في مجلات علمية محكمة، إلى جانب ٤٨٨ ورقة علمية قُدمت في مؤتمرات متخصصة، ما يعكس نشاطًا بحثيًا متناميًا واتساعًا في مجالات الإنتاج العلمي.



قائمة الدخل الشامل	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
الدخل	الدخل
٢٥,٣٧٦	٨٥,٨٢٩
٣٣,٤٧٦	١٢٩,٢١٧
٣٢,٩٤٣	(٨٩,٣٠٩)
٩١,٧٩٥	١٢٥,٧٣٧
المصروفات	المصروفات
٣,٥٤٢	١١,٧٢٤
٢,٢٥٩	٨,٤٤٩
٦,٦٧٦	٨٣,٨٦
١,٢٣٣	١,٩٥٣
–	٢,٤٦٦
٣١٢	–
١٤,٠٢٢	٣٢,٩٧٨
صافي الأرباح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	٩٢,٧٥٩
٧٧,٧٧٣	٩٢,٧٥٩
صافي أرباح الوحدة	٠,٠٢١
٠,٠٥٢	٠,٠٢١

قائمة المركز المالي	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
الأصول	الأصول
١,٤٥٥,٢٨٨	٦,٥٦٨,٤٦٤
٣٦٧,١٢٠	١٢٩,٧٧٢
١٥,٨٧٧	١١١,٠٢٨
١,٨٣٨,٢٩٥	٦,٨٠٩,١٦٤
الالتزامات	الالتزامات
التزامات متداولة	التزامات متداولة
٩,١٦١	٥٦,٤٤٩
٩,١٦١	٥٦,٤٤٩
إجمالي الالتزامات	إجمالي الالتزامات
١,٨٢٩,١٣٤	٦,٧٥٢,٧١٥
صافي قيمة الأصول للوحدة	١,١٩٠
١,٠٥٣	١,١٩٠

صندوق غراس الوقفي الاستثماري

القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م

تقرير رئيس إدارة الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م

الاقتصاد والأسواق

شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٦ تطورات لافتة، حيث ارتفعت التوترات الجيوسياسية وتعرضت الأسواق العالمية لهجوم من البيع، كما واصلت أسهم شركات البرمجيات التقليدية تراجعها في ظل تفضيل المستثمرين للشركات المستفيدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي. وانخفض مؤشر ناسداك بنسبة ٧,١٪، فيما تراجع مؤشر S&P ٥٠٠ بنسبة ٤,٦٪. في المقابل، تفوق مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مؤشر MSCI العالمي (٣,٩٪)، حيث حذّ من خسائره لتبلغ ٠,٥٪ فقط.

أما على صعيد الأسواق الإقليمية، فقد كانت الحركات متباينة بين الأسواق، حيث سجلت أسواق دبي (١,٠١٪) البحرين (٨,١٪)، الكويت (٥,٥٪)، قطر (٥,٣٪)، وأبوظبي (٤,٧٪) تراجعًا ملحوظة نتيجة وقوعها في قلب التوترات، وعلى الجانب الآخر، شهدت كل من السعودية (٧,٢٪) وسلطنة عُمان (٩,٢٪) ارتفاعات قوية، نظرًا لكون اقتصادهما الأقل تأثرًا بتضاغط التوترات الجيوسياسية. شهدت أسعار النفط ارتفاعًا حادًا، حيث تضاعفت تقريبًا نتيجة إغلاق مضيق هرمز وتأثير ذلك على حركة الملاحة، مما تسبب في اضطرابات بالإمدادات العالمية، وارتفع خام برنت بنسبة ٩,٥٪، بينما قفز النفط الخام بنسبة ٧,٦٪. كما سجل الذهب (٨,١٪) والفضة (٤,٩٠٪) مكاسب معتدلة، وارتفع مؤشر بلومبيرغ للسلع بنسبة ٣,٣٪ خلال الربع الأول.

كما تعرضت أسواق الدخل الثابت لضغوط في ظل التوترات الجيوسياسية، حيث أدّى توجه المستثمرين نحو تجنب المخاطر إلى ارتفاع عوائد السندات السجادية واتساع فروقات المخاطر الائتمانية. وارتفع عائد سندات الخزينة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات إلى ٤,٣٪ في مارس (١٥٠ نقطة أساس على أساس رسمي)، بعد أن سجل أدنى مستوى عند ٣,٩٤٪ نهاية فبراير. وتراجعت مؤشرات صكوك دول مجلس التعاون مقارنة بنظيراتها العالمية خلال الفترة، حيث انخفض مؤشر S&P GCC للصكوك بنسبة ١,٢٪، فيما تراجع مؤشر بلومبيرغ العالمي المجمع بنسبة ١,١٪. وعلى صعيد السياسات النقدية، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة دون تغيير، إلا أن التوقعات المحدّنة (Dot Plot) تشير إلى خفض واحد للفائدة في عام ٢٠٢٦ وأخر في عام ٢٠٢٧. كما تراجعت توقعات الأسواق بشأن وتيرة التيسير النقدي خلال هذا العام، في ظل المخاوف من أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى عودة الضغوط التضخيمية.

وبالنظر إلى الفترة المقبلة، من المتوقع أن يتحدّد أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على وتيرة انحسار التوترات الجيوسياسية ونتائج الشركات القادمة. ونبهت أن متوحيات المستثمرين ستظل إيجابية تجاه كل من السعودية وسلطنة عُمان، نظرًا لكون اقتصادهما أقل تأثرًا بالأحداث الجيوسياسية. في المقابل، تأثرت اقتصادات الإمارات والكويت وقطر بشكل أكبر. وقد استمرّ التناقص والعودة إلى المستويات الطبيعية بعض الوقت، أما في أسواق الدخل الثابت، فقد تراجعت التوقعات بخفض أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٦، مما أسهم في الأداء الضعيف خلال الربع الأول. وخلال ما تبقى من العام، نتوقع أن تعتمد العوائد بشكل رئيسي على العائد الدوري (Accrual)، في ظل استمرار تقييم الأسواق لتداعيات التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط على آفاق التضخم.

كلمة شكر وتقدير:

نابة عن إدارة الصندوق، نتقدّم بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله - على سياساته الحكيمة ودعمه المستمر لقطاع الخدمات المالية، كما نتمنّى عن عميق تقديرنا واعتزازنا بالتعاون المستمر مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وهيئة الخدمات المالية، وبورصة مسقط، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع، على دعمهم المتواصل واسهاماتهم الفاعلة في نجاح الصندوق.

كما نودّ أن نمرّب عن شركنا العميق لحاملي وحدات الصندوق على تفهمهم الفاعلة، ولأعضاء لجنة الاستثمار على وقّتهم الثمين وتوجيهاتهم القيمة، وللفريق التنفيذي للصندوق على جهوده الدؤوبة والمتميزة، التي أسهمت في تحقيق أهداف الصندوق وتعزيز أدائه بما يخدم مصالح جميع أصحاب المصلحة.

رئيس إدارة الصندوق
صندوق غراس الوقفي الاستثماري
١٢ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ
٣٠ إبريل ٢٠٢٦م



صندوق غراس الوقفي الاستثماري
Gheras Endowment Investment Fund

يتمثل الهدف الاستثماري الاساسي للصندوق في تحقيق نمو مستدام مع الحفاظ على رأس المال، وذلك من خلال اتباع سياسة استثمارية متحفظة تقوم على تنويع الأصول وتقليل مستويات المخاطر، عبر الاستثمار في محفظة متوازنة تضم أدوات دخل ثابت وأسهمًا متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومدرجة في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبما ينسجم مع مبادئ

وفيما يلي عرض موجز لأبرز النتائج والمؤشرات المالية للصندوق خلال الفترة محل التقرير:

البند	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م
صافي دخل الاستثمار	١٢٥,٧٣٧	٩١,٧٩٥
إجمالي المطاريّف	(٣٢,٩٧٨)	(١٤,٠٢٢)
أرباح/خسائر الفترة وارتفاع صافي قيمة الأصول المسبوبة لحملة الوحدات	٩٢,٧٥٩	٧٧,٧٧٣
الربح (الخسارة) الأساسي للوحدة الواحدة	٠,٠٢١	٠,٠٥٢

يتم احتساب أرباح الوحدة بتقسيم صافي أرباح الفترة على المتوسط المرجح لعدد الوحدات القائمة خلال الفترة

أداء الصندوق:

يستعرض هذا القسم أبرز مؤشرات ونتائج الأداء المالي لصندوق غراس الوقفي الاستثماري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، وذلك استنادًا إلى البيانات المالية المتعمّدة.

البند	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م
صافي قيمة الأصول بالريال العماني	٦,٧٥٢,٧١٥	١,٨٢٩,١٣٤
عدد الوحدات القائمة	٥,٦٧٦,٨٧٩	١,٧٣٦,٦٧٨
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة (عمّان)	١,١٩٠	١,٠٥٣
أداء الصندوق للفترة (%)	٣,٧٥	٤,٩٠
أداء مؤشر المعياري للفترة (%)	٠,٢٥	١,٥٤

لأغراض قياس ومقارنة الأداء، يعتمد الصندوق مؤشرًا معياريًا مركبًا يتكوّن من مزيج موزون بنسبة ٣٠٪ من أداء مؤشر "ستاندرد آند بورز" للأسهم الخليجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و ٧٠٪ من أداء مؤشر "ستاندرد آند بورز" للصكوك الخليجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عن الفترة محل القياس.

حقق الصندوق عامًا ذًا وقدره ٣,٧٥٪ خلال الفترة، فيما بلغ صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة ١,١٩٠ ريالًا عمانيًا، وذلك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م. وفي المقابل، سجّل المؤشر المعياري إنخفاضًا وقدره ٠,٢٥٪ خلال الفترة ذاتها، مما يعكس تفوق أداء الصندوق بمقدار ٤٪ مقارنة بأداء المؤشر المعياري.

أداء السوق:

المؤشر	الأداء منذ بداية العام حتى ٣١ مارس ٢٠٢٦م
بورصة مسقط	٩٣,٢٪
بورصة الكويت	٥٠,٥٪
سوق دبي المالي	١٠,١٪
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	٤,٧٪
بورصة البحرين	٨,١٪
بورصة قطر	٥,٣٪
بورصة تداول السعودية	٧,٢٪
ستاندرد آند بورز للأسهم الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١,٤٪
ستاندرد آند بورز للصكوك الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١,٢٪

القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

تقرير رئيس مجلس الإدارة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

بالنيابة عن إدارة الصندوق، يسعدني أن أقدم لكم النتائج المالية لصندوق جبل الصين أي أم سي التتبن للأسهم للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

ملخص النتائج المالية:

عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	
إجمالي الدخل	(٥٠٩,٨٠٢)
إجمالي المصاريف	(٤٥,٣٢١)
صافي ربح / خسارة الفترة	(٥٥٥,١٢٣)
إجمالي صافي الأصول	٦,٣٩٥,٠٧١
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة	١.٠٥٠

نظرة عامة وتوقعات السوق:

سُجِّلَت البيانات الاقتصادية الكلية للصين أداءً قوياً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥.٠٪ على أساس سنوي، مقارنة بنمو قدره ٤.٥٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥. وجاء هذا الأداء مدعوماً بارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة ٦.١٪، ونمو الصادرات بنسبة ٢١.٨٪ خلال شهري يناير وفبراير. غير أن حركة الأسواق خلال الربع طغت عليها تداعيات الصراع الأميركي – الإيراني واضطرابات مضيق هرمز، الأمر الذي دفع أسعار خام برنت إلى الارتفاع الحاد، وعزز حالة العزوف العالمي عن المخاطر، وأبقى علاوات المخاطر الجيوسياسية عند مستويات مرتفعة حتى نهاية الربع.

ورغم هذه البيئة الضاغطة، أظهرت الأسهم الصينية قدراً واضحاً من الصلابة النسبية؛ إذ تراجع مؤشر MSCI العالمي بنسبة ٤.٥٪، في حين انخفض مؤشر MSCI China All Shares بنسبة ٦.٥٪. وتستند الرؤية الاستثمارية تجاه الصين إلى ثلاثة مرتكزات هيكلية رئيسية: الحجم الكبير لودائع الأسر المتوقع إعادة توظيفها في بيئة منخفضة الفائدة، وتعزيز الدعم الحكومي لأسواق رأس المال ضمن إطار الخطة الخمسية الخامسة عشرة، وتوجيه الدعم المالي بصورة أكثر انتقائية نحو قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

وأشبهه الموصلات والطاقة النظيفة. وبناء على ذلك، يمحور تمرکز الصندوق حول ثلاثة محاور استثمارية رئيسية: قطاعات النمو، بما في ذلك البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والبطاريات وتخزين الطاقة؛ والقطاعات الدورية المستفيدة من تحسن قوة التسعير؛ إلى جانب الأسماء الدفاعية ذات التوزيعات النقدية المرتفعة في قطاعي البنوك والمرافق.

وتظل أبرز المخاطر متمثلة في امتداد أمد الصراع في الشرق الأوسط، واستمرار ارتفاع أسعار النفط، وتجدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ومع ذلك، فإن هيكله المحفظة تضع الصندوق في موقع يسمح له بالاستفادة من أي تهدة محتملة من خلال زيادة الانكشاف على محاور النمو الهيكلي، مع الاحتفاظ بطيقة حماية عبر الاستثمار في أسهم البنوك والمرافق التي توفر عوائد توزيعات نقدية تفوق معدلات العائد على الودائع بفارق ملموس.

أداء الصندوق

كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦، بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة نحو ٦.٤٠ مليون ريال عماني، وقد سُجِّل الصندوق عائداً سالباً قدره (٨.٣٤)٪ خلال الربع الأول من العام.

شكر وتقدير

نيابةً عن مجلس إدارة الصندوق، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – على قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة، وإلى حكومة سلطنة عُمان على جهودها في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار. كما نعرب عن تقديرنا لهيئة الخدمات المالية وبورصة مسقط، وشكر مدير الصندوق ومقدمي الخدمات، وحملة الوحدات الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر.

نيابة عن هيئة إدارة الصندوق
رئيس مجلس الإدارة
٢٧ إبريل ٢٠٢٦

القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

تقرير رئيس مجلس الإدارة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

بالنيابة عن هيئة إدارة الصندوق، يسرّني أن أقدم النتائج المالية لصندوق جبل الهند عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

ملخص النتائج المالية:

عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	
إجمالي الدخل	(٢١١,١٥٧)
إجمالي المصاريف	(٧٢,٠١٦)
أرباح (خسائر) الفترة	(٢٨٣,١٧٣)
إجمالي صافي الأصول	١,٧٤٦,٩٢٠
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة	٠.٨١٧

نظرة عامة على السوق والتوقعات المستقبلية:

أعادت تقييمات الأسهم الهندية ضبط مستوياتها لتتقرب من متوسطاتها طويلة الأجل، حيث أصبحت مضاعفات التقييم في قطاعات البنوك الخاصة، وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول عند متوسطاتها المسجلة خلال آخر ١٠ سنوات أو دونها، ما يقنّص بصورة ملحوظة مخاطر توقيت الدخول إلى السوق. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يعود نمو أرباح الشركات الهندية إلى مستويات ثنائية الرقم في السنة المالية ٢٠٢٧، مدعوماً بتسارع الإنفاق الرأسمالي الحكومي، وخفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الهندي، واتساع نطاق تعافي الاستهلاك المحلي.

ومن المرجح أن تظل قطاعات الدفاع والصناعات المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي أكثر قدرة على الصمود في ظل البيئة الحالية، بل قد تكون من أبرز المستفيدين منها، بدعم من مستهدف وزارة الدفاع الهندية لرفع الإنفاق الرأسمالي إلى ٣ تريليونات روبية هندية بحلول عام ٢٠٢٩، إلى جانب ارتفاع صادرات الدفاع بنحو ١٠ أضعاف خلال العقد

الماضي. كما يظل قطاع الخدمات المالية في وضع قوي، مع تراجع القروض المتعثرة إلى أدنى مستوياتها خلال ١٠ سنوات، واستمرار نمو الائتمان بوتيرة مرنة تتراوح بين ١٢٪ و ١٤٪. وستسكّل نتائج أرباح الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٦، والمتوقع صدورها خلال شهري أبريل ومايو، المحفز الرئيسي القادم للسوق. ويتوقع الصندوق أن تبدأ ردود الفعل المبالغ فيها في السوق بالعودة إلى مستويات أكثر توازناً، مع بقاء الأسس المحلية للاقتصاد الهندي قوية ومدعومة بعوامل هيكلية طويلة الأجل.

أداء الصندوق

كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦، بلغ إجمالي الأصول المدارة للصندوق نحو ١.٧٥ مليون ريال عماني. وحقق الصندوق منذ بداية العام عائداً قدره -١٤.٩٪، متغوّفاً على أداء مؤشر NSE 500.

شكر وتقدير

نيابةً عن مجلس إدارة الصندوق، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، حفظه الله ورعاه، على قيادته الحكيمة ورؤيته السديدة، كما نعرب عن تقديرنا لحكومة سلطنة عُمان على جهودها المستمرة في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

كما تتوجه بالشكر إلى الهيئة العامة للخدمات المالية وبورصة مسقط المالية على جهودهم المتواصلة في تطوير سوق رأس المال، وثقن كذلك دور مدير الصندوق ومقدمي الخدمات، إضافةً إلى الشكر الجزيل لوحدات الصندوق الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر.

نيابة عن هيئة إدارة الصندوق
رئيس مجلس الإدارة
٢٧ إبريل ٢٠٢٦

قائمة الدخل الشامل

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	
₹	₹	
٦,٠١٣	–	الإيرادات
٢٤٦	٢,٥٦٤	إيرادات توزيعات أرباح
(٧٦,٤٤٧)	–	إيرادات أخرى
		صافي الخسارة / الربح المحقق عن بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٤٤٨,٣٤٦)	٣٨,٢٧٨	صافي الخسارة / الربح غير المحقق في القيمة العادلة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٨,٧٣٣	–	خسارة / ربح صرف العملات الاجنبية
(٥٠٩,٨٠٢)	٤٤,٦٣٠	صافي الخسارة / الربح من الاستثمار
		المصروفات
(٣٠,٦٩١)	(٨,٢٨٢)	الرسوم الإدارية
(٢,٤٦٦)	(١,٩٧٣)	رسوم الحافظ الأمين
(١٢,٠٠٠)	(٦١,٠٨٣)	مصروفات إدارية وعمومية
(١٦٥)	(٥٣٠)	تكلفة المعاملات
		إجمالي المصروفات
(٤٥,٣٢١)	(٧١,٨٦٧)	الخسارة وإجمالي الخسارة و النقص في صافي الأصول المنسوبة إلى مالكي الوحدات للفترة
(٥٥٥,١٢٣)	(٣١,٠٢٥)	
(٠٠٩١)	(٠٠١٣)	الخسارة / الربح للوحدة

قائمة المركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	
₹	₹	
٥,٧٩٢,٣١٤	١,٣٣٣,٣٦٢	الأصول
٦٢٠,٢٤٠	١,٠١,١٤١	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٠	٢,٠٣٦	النقد وما يماثل النقد
		أرصدة مدينة أخرى
٦,٤١٢,٥٦٣	٢,٣٤٥,٥٣٩	مجموع الأصول
١٧,٤٩٢	٨,٠٢٨	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
١٧,٤٩٢	٨,٠٢٨	مجموع الالتزامات
٦,٤١٢,٥٦٣	٢,٣٤٥,٥٣٩	إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات
٦,٣٩٥,٠٧١	٢,٣٣٧,٥١١	صافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات
١.٠٥٠	١.٠٠٦	صافي الأصول لكل وحدة المنسوبة لحملة الوحدات
=====	=====	

قائمة الدخل الشامل

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	
₹	₹	
٣,٨٣٦	٢,٩٨٦	الإيرادات
(٤٨٢)	١٥٧	إيرادات توزيعات أرباح
		صافي الخسارة / الربح المحقق عن بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٢١٤,٥١١)	٤١,٤٨٧	صافي الخسارة / الربح غير المحقق في القيمة العادلة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٢١١,١٥٧)	٤٤,٦٣٠	صافي الخسارة / الربح من الاستثمار
		المصروفات
(٦,٩١٨)	(٧,٠٠٦)	الرسوم الإدارية
(٢,٤٦٦)	(٣,٤٥٢)	رسوم الحافظ الأمين
(٧,٢٨٩)	(٥٢,٤٠٠)	مصروفات إدارية وعمومية
(٥٥,٣٤٤)	(٣٤,٧١٨)	خسارة صرف عملات أجنبية
		إجمالي المصروفات
(٧٢,٠١٦)	(٩٧,٥٧٦)	الخسارة وإجمالي الخسارة و النقص في صافي الأصول المنسوبة إلى مالكي الوحدات للفترة
(٢٨٣,١٧٣)	(٥٢,٩٤٦)	
(٠.١٥٣)	(٠.٠٣٨)	الخسارة / الربح للوحدة
=====	=====	

قائمة المركز المالي

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	
₹	₹	
١,٧٠١,٥٧٨	١,٦٥١,٠٨٢	الأصول
٥٧,٤١٣	٢٦,٧٠٤	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣٧٣	٤٨١	النقد وما يماثل النقد
		أرصدة مدينة أخرى
١,٧٥٩,٣٦٤	١,٦٧٨,٢٦٧	مجموع الأصول
١٢,٤٤٤	١٠,٦٠٢	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
١٢,٤٤٤	١٠,٦٠٢	مجموع الالتزامات
١,٧٥٩,٣٦٤	١,٦٧٨,٢٦٧	إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات
١,٧٤٦,٩٢٠	١,٦٦٧,٦٦٥	صافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات
٠.٨١٧	٠.٩٥٩	صافي الأصول لكل وحدة المنسوبة لحملة الوحدات
=====	=====	



د. أحمد بن محمد بن راشد الهنائي

نسبة الطلاق وحل النزاعات الأسرية.. بين الواقع والبُعد المجتمعي

بين طرفيه قائمة على المشاعر والأحاسيس لا على الأرقام والمصالح، فكل إجراء تتخذه هذه الجهات يجب أن يكون مدروسًا بعناية، حتى لا ينقطع آخر أمل في إعادة تلك الأسرة إلى طبيعتها واستقرارها. وحاصل القول، لا ينحصر ارتفاع نسبة حالات الطلاق في فشل أصحاب العلاقة الزوجية فقط، بل يمتد ذلك إلى وجود خلل في منظومة متكاملة في المجتمع، لذا وبغية الحد من الآثار السلبية الناجمة عن حالات الطلاق في المجتمع العماني، فإننا نوصي بدراسة ما يلي:

- تكتيف وزارة الاعلام للحلقات والبرامج الخاصة بالأسرة والمجتمع، عبر استضافة ذوي الاختصاص في هذا الشأن.

- تأهيل شاغلي وظيفة اخصائي اجتماعي التابعين لوزارة التنمية الاجتماعية، عبر اشاركهم في البرامج ذات التأثير النظري والعمل في كيفية التعامل مع النزاعات الأسرية.

- قيام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتوعية المجتمع عبر عقد المحاضرات والندوات في الجوامع ودور العبادة.

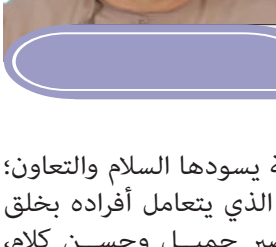
- قيام وزارة الثقافة والرياضة والشباب بإدماج الشباب في برامج وأورش عمل في الملتقيات الشبابية وفي الأندية والفرق الأهلية الخاصة بذلك.

- قيام وزارة العدل والشؤون القانونية بتأهيل المحامين عبر ادماجهم في برامج متخصصة في هذا المجال.

- توجيه القضاة الشرعيين في المجلس الأعلى للقضاء بدراسة الدعاوى الشرعية بنأى، والبحث عن أدوات وحلول تساعد على حلحلة الخلافات الأسرية، وإعادتها إلى طبيعتها، دون إغفال إلى تطوير النصوص القانونية بما يخدم أصحاب هذه العلاقة.

- تفعيل دور الوسيط لحلحلة الخلافات بين أطراف العلاقة الزوجية، وذلك في مرحلة سابقة على عرض النزاع محل الخلاف على الجهات القضائية.

*** دكتوراة في القانون الدستوري والعلوم السياسية، ورئيس مركز البحوث والدراسات الجامعية**



صالح بن سعيد الحمداني

يخلق بيئة يسودها السلام والتعاون؛ فالمجتمع الذي يتعامل أفرادها بخلق رفيع وصبر جميل وحسن كلام، مجتمع يقل فيه الحقد وتكثر فيه جسور الثقة، ونحن لا نحتاج إلى البحث في كتب التاريخ لنرى أثر هذه القيم؛ فالحياة اليومية تكشف لنا الكثير. فقد تلتقي بشخص بسيط في مهنة متواضعة، لكن أسلوبه الراقي وأخلاقه العالية تجعله محبوباً لدى الجميع، وعلى النقيض قد نرى شخصاً يقل في منصب كبير، لكن غلظة لسانه وسوء تعامله تجعله منبوذاً، فالأثر هنا لا يصنعه المال ولا السلطة، إنما الأخلاق والصبر وحسن المعاملة هي من يصنعه: "إنها مفاتيح القلوب التي لا تصدأ".

وفي زمن يزداد فيه الصخب والتوتر، نحن في حاجة ماسة إلى استعادة هذه القيم الأصيلة: الأخلاق الرفيعة، الصبر الجميل، حسن الكلام، الصمت الأنيق، والتعاملات الراقية، فهي لم تكن يوماً مجرد صفات مثالية، ولكنها أدوات عملية لامتلاك القلوب بخلق، فليجعل هذه القيم زاده في كل طريق.

الزوجية المحافظة على تلك العلاقة، إلا أنه لا يمكن إنكار دور الأهل والأقارب في حلحلة الكثير من الخلافات التي قد تحصل بين الزوجين؛ حيث إن قريهم من أطراف العلاقة يمنحهم دوراً أكبر وأعظم في فهم طبيعتهم، ومن ثم يكون لهؤلاء دور في رأب الصدع لتلك العلاقة أو تأجيلها والاندثار بها إلى مستنقع عدم الثقة وزيادة حدة الخلافات التي قد تصل بها في غير قليل من الحالات إلى انحلال العلاقة الزوجية وتشتت وضياع باقي أفرادها.

وحيث إن فئة من طرفي العلاقة الزوجية يلجأون إلى مكاتب المحاماة، للبحث عن استشارة أو إيجاد مخرج للخلاف الحاصل مع الشريك الآخر، فإن السؤال الذي قد يثار في هذا الشأن: هل المحامي في الدعاوى الأسرية خصم أم صانع سلام؟

بطبيعة الحال تتباين الدعاوى الأسرية- الشرعية- عن مثيلاتها من الدعاوى التي يدرسها المحامي، ففي مثل هذه الدعاوى الأسرية يستوجب على المحامي إيجاد الحلول الناجعة للمحافظة على العلاقة الزوجية بين الطرفين، لا إلى الدفع والزج بتلك الدعاوى إلى الجهات القضائية ومحاولة الانتصار لموكله على حساب الطرف الآخر؛ فالمحامي صاحب رسالة، وهو من يدرك أن خلف هذه النوع من الدعاوى زوجين بحاجة إلى الاحتواء لا إلى الانفصال، وأولاد بحاجة إلى الاستقرار والأمان الأسري لا إلى التشتت والضياع، وكم من حالة كانت بحاجة إلى حل بسيط تحولت إلى معركة طويلة واستنزاف مادي ومعنوي بين أطرافها، مخلفة وراءها آثاراً نفسية واجتماعية واقتصادية على كافة أفراد الأسرة؟!

أما من حيث الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النوع من الدعاوى، ولئن كانت النصوص القانونية هي الحاكمة في الفصل في تلك النزاعات، إلا أن هذا النوع ذا طبيعة خاصة، يستلزم من القائمين عليه إدارته بطريقة معاصرة عن القضايا الأخرى، حيث العلاقة

(الزوجين)؟ ومدى قصور المكونات الأخرى في المجتمع العماني في إدارة النزاعات الأسرية؟

الإجابة على هذا السؤال، لا تتمثل في ما قد يطرأ من خلافات بين أصحاب العلاقة وهما الزوجين؛ حيث إن الاختلاف بين طرفي العلاقة هو أمر لا مناص من حدوثه بين الفينة والأخرى، ومن ثم قد يضيق هذا الاختلاف حيناً وقد يتسع إلى أحيان أخرى، ويبقى الفاصل الوحيد في الطريقة المثلى التي يدار بها مثل هذا النوع من النزاعات.

والبين أن الخلافات الأسرية أمر طبيعي في أي علاقة إنسانية، ولكن يكمن الخطر في كيفية التعامل مع تلك الخلافات؛ حيث أفشت العديد من النزاعات الأسرية التي تصل إلى الجهات القضائية إلى انفصال العلاقة الزوجية، وهو بطبيعة الحال أمر غير محمود، وأن تلك الخصومات لن تصل إلى تلك الجهات القضائية إلا في حالة إهدار فرص احتواء تلك الخلافات، والعمل على رأب الصدع لتلك العلاقة.

ولا جرم أن تصدع العلاقة الزوجية هو في حقيقته شبيه بما يتعرض له الإنسان من أمراض، فكلما بادر الإنسان إلى الكشف المبكر والبحث عن العلاج الملائم لحالته المرضية، قبل انتشارها واستفحالها في جسده، كان العلاج أكثر نجاعة وفعالية، ومن ثم وجد هذا المريض طريقه للشفاء بصورة أسرع وأيسر، والحال كذلك للعلاقة الزوجية عندما تجد الحلول المناسبة في بداية حدوثها، فإن ذلك الخلاف سوف يتم وأده في مهده، ومن ثم سوف تعود تلك العلاقة إلى طبيعتها واستقرارها.

وعلى خلاف ذلك، فإن غياب الوعي لدى الزوجين، والتدخل غير المحمود من قبل الأقارب، وعدم اكتراث المحامين لتلك العلاقة، وعدم الإلمام من قبل المختصين العاملين في الجهات ذات العلاقة من أخصائيين اجتماعيين وغيرهم بأهمية المحافظة على العلاقة الزوجية للأسرة، كل تلك العوامل سوف تؤدي إلى إهدار فرص نجاح تحقيق التوازن الأسري للمجتمع. ولئن كان يُعوَّل على طرفي العلاقة

تعتمد نسبة الطلاق- ارتفاعها أو انخفاضها- في المجتمعات بشكل كبير على العديد من العناصر، أبرزها: طرفا العلاقة الزوجية، والمحيط الأسري (أقارب الزوجين)، ومكاتب المحاماة، والجهات القضائية.

وبالنظر إلى الإحصائيات الصادرة عن الجهات المختصة في المجتمع العماني في هذا الشأن، نلاحظ ارتفاع نسبة الطلاق في السنوات الأخيرة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخصوص، هل نحن أمام خلل أسري أم فشل في إدارة النزاعات الأسرية؟ غننى عن البيان أن ارتفاع نسبة الطلاق في أي مجتمع لا يمكن اعتباره مجرد إحصائيات عابرة تنشر في تقارير رسمية، بل هو في الحقيقة إنذار صامت يحمل في طياته خللاً عميقاً يتجاوز حدود العلاقة بين الزوجين ليصل تأثيره السلبي في البنية الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع. حيث إن الأسرة عبارة عن مجموعة أفراد تنشأ برباط مقدس بين الزوجين، تمتد لتشمل الأبناء، في إطار من القيم والاستقرار والثوابت التي يمتاز بها كل مجتمع، في إطار من التوازن النفسي والمجتمعي لأفراد الأسرة.

ولئن كان الحرص على التعايش الأسري مبنياً على تحقيق التوازن النفسي بين طرفي العلاقة الزوجية، فإنه بالمقابل في حالة عدم اكتراث الزوجين للمحافظة على تلك الرابطة الزوجية، وغياب القدرة على حل النزاع الأسري من قبل أقارب الطرفين أو مكاتب المحاماة- عند عرض الخلاف عليها من قبل أي من الطرفين- أو اللجوء إلى المحاكم الشرعية في الجهات القضائية- للفصل في النزاع محل الخصومة بين الزوجين- فإن ذلك لا يقتصر على انحلال العلاقة بين الزوجين، بل سيؤدي إلى تفكك الأسرة برمتها، ومن ثم لن يؤثر هذا الانهيار الأسري على الأسرة فقط، بل سوف يمتد تأثير ذلك على كامل منظومة الأمان الاجتماعي للدولة.

ويقودنا هذا إلى طرح تساؤل أكبر وأعمق يتمثل في مدى وجود خلل في الشراكة الأسرية (العلاقة بين البلدين، خلال السنوات الأخيرة، ديناميكية إيجابية متصاعدة؛ ففي مرحلة ما بعد جائحة "كورونا"، اتجه حجم التبادل التجاري بينهما نحو زيادة سنوية مستمرة. ومع ذلك، فإن الإمكانات المتاحة تفوق ذلك بكثير، وهناك رغبة مشتركة لدى الطرفين لتفعيلها بالكامل؛ إذ إن الأرقام الحالية المتعلقة بحجم التبادل التجاري لا تعكس بشكل كامل القدرات الاقتصادية الحقيقية للبلدين، وتبرز إمكانات كبيرة للتعاون، لا سيما في مجالات الطاقة والصناعات البتروكيميائية، والنقل والخدمات اللوجستية، وتصدير المنتجات الزراعية، وقطاع السياحة. ويُعدّ التعاون في قطاع السياحة من أكثر المجالات حيوية ووعوداً بين البلدين. فكما أن التراث التاريخي الغني لأذربيجان يثير اهتمام السياح العمانيين، فإن عُمان بدورها تجذب انتباه السياح الأذربيجانيين بما تمتلكه من تاريخ عريق وطبيعة خلابة وثقافة متميزة وفريدة. وتُظهر المؤشرات والدراسات المجرة أن الارتفاع بالعلاقات الأذربيجانية-

العُمانيّة إلى مستوى استراتيجي، من شأنه أن يحقق مكاسب كبرى لكلا البلدين.

فمن الناحية الاقتصادية، سيؤدي هذا التعاون إلى تنويع الأسواق، وخلق فرص استثمارية جديدة، وتعزيز الشراكة في قطاع الطاقة. ومن الناحية الجيوسياسية، سيكون لهذه العلاقات أثراً في تعزيز دور "الجسر" بين المناطق المختلفة، كما أنها تسهم في تشكيل ممرات نقل دولية جديدة. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي الجمع بين دور أذربيجان في "الممر الأوسط" والإمكانات البحرية التي تمتلكها سلطنة عُمان، إلى ظهور مسارات تجارية عالمية جديدة.

وتشير جميع هذه العوامل إلى أن العلاقات الأذربيجانية - العمانية قد دخلت مرحلة جديدة من التطور النوعي؛ فالثقة المتبادلة بين القيادات، وتكثيف الزيارات المتبادلة، وتوسع الروابط الاقتصادية، كلها مؤشرات على أن هذه الشراكة مرشحة لمزيد من الترسخ في المستقبل. وفي المرحلة الراهنة، تتمثل المهمة الأساسية في تحويل الإمكانات المتاحة إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع. وإذا تم اتخاذ خطوات متسقة في هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن يتحول التعاون بين جمهورية أذربيجان وسلطنة عُمان، خلال السنوات المقبلة، إلى أحد النماذج الناجحة للشراكات الاستراتيجية العابرة للمناطق. ونحن نلمس حالياً نشاطاً شاملاً ومتكاملاً في هذا السياق.

*** سفير جمهورية أذربيجان المعتمد لدى سلطنة عُمان**

العلاقات الأذربيجانية- العُمانيّة.. نحو مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية

رشاد إسماعيلوف *



ملحوظاً بين البلدين. ويحتل العامل الثقافي مكانة جوهرية في العلاقات بين أذربيجان وسلطنة عُمان؛ إذ أسهمت الفعاليات الثقافية المتنوعة التي نظمت مؤخراً في تعميق أواصر التقارب والتفاهم بين الشعبين. على وجه الخصوص، كان لزيارة السيدة ليلى علييفا نائبة رئيس مؤسسة حيدر علييف، إلى سلطنة عُمان أثرٌ كبير في إضفاء دفعة جديدة على العلاقات الإنسانية والثقافية بين البلدين. ففي إطار هذه الزيارة، لعبت الفعاليات المنظمة دوراً فاعلاً في تعزيز التعارف المتبادل والتفاهم الثقافي.

كما أن الزيارات المتبادلة لأعضاء المجلس الوطني (البرلمان) تسهم في تنشيط الدبلوماسية البرلمانية وتعميق الحوار السياسي بين البلدين. وقد دعمت سلطنة عُمان باستمرار سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها، في حين تعتبر أذربيجان سلطنة عُمان شريكاً موثوقاً في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ويعكس هذا الدعم المتبادل أن العلاقات السياسية بين البلدين قائمة على أسس متينة وراسخة.

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خلال السنوات الأخيرة، ديناميكية إيجابية متصاعدة؛ ففي مرحلة ما بعد جائحة "كورونا"، اتجه حجم التبادل التجاري بينهما نحو زيادة سنوية مستمرة. ومع ذلك، فإن الإمكانات المتاحة تفوق ذلك بكثير، وهناك رغبة مشتركة لدى الطرفين لتفعيلها بالكامل؛ إذ إن الأرقام الحالية المتعلقة بحجم التبادل التجاري لا تعكس بشكل كامل القدرات الاقتصادية الحقيقية للبلدين، وتبرز إمكانات كبيرة للتعاون، لا سيما في مجالات الطاقة والصناعات البتروكيميائية، والنقل والخدمات اللوجستية، وتصدير المنتجات الزراعية، وقطاع السياحة. ويُعدّ التعاون في قطاع السياحة من أكثر المجالات حيوية ووعوداً بين البلدين. فكما أن التراث التاريخي الغني لأذربيجان يثير اهتمام السياح العمانيين، فإن عُمان بدورها تجذب انتباه السياح الأذربيجانيين بما تمتلكه من تاريخ عريق وطبيعة خلابة وثقافة متميزة وفريدة. وتُظهر المؤشرات والدراسات المجرة أن الارتفاع بالعلاقات الأذربيجانية-

العُمانيّة إلى مستوى استراتيجي، من شأنه أن يحقق مكاسب كبرى لكلا البلدين.

فمن الناحية الاقتصادية، سيؤدي هذا التعاون إلى تنويع الأسواق، وخلق فرص استثمارية جديدة، وتعزيز الشراكة في قطاع الطاقة. ومن الناحية الجيوسياسية، سيكون لهذه العلاقات أثراً في تعزيز دور "الجسر" بين المناطق المختلفة، كما أنها تسهم في تشكيل ممرات نقل دولية جديدة. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي الجمع بين دور أذربيجان في "الممر الأوسط" والإمكانات البحرية التي تمتلكها سلطنة عُمان، إلى ظهور مسارات تجارية عالمية جديدة.

وتشير جميع هذه العوامل إلى أن العلاقات الأذربيجانية - العمانية قد دخلت مرحلة جديدة من التطور النوعي؛ فالثقة المتبادلة بين القيادات، وتكثيف الزيارات المتبادلة، وتوسع الروابط الاقتصادية، كلها مؤشرات على أن هذه الشراكة مرشحة لمزيد من الترسخ في المستقبل. وفي المرحلة الراهنة، تتمثل المهمة الأساسية في تحويل الإمكانات المتاحة إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع. وإذا تم اتخاذ خطوات متسقة في هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن يتحول التعاون بين جمهورية أذربيجان وسلطنة عُمان، خلال السنوات المقبلة، إلى أحد النماذج الناجحة للشراكات الاستراتيجية العابرة للمناطق. ونحن نلمس حالياً نشاطاً شاملاً ومتكاملاً في هذا السياق.

*** سفير جمهورية أذربيجان المعتمد لدى سلطنة عُمان**

في السنوات الأخيرة، برز اتجاهٌ لافتٌ في السياسة الخارجية لكلا البلدين، تمثل في تعزيز التعاون الثنائي بين جمهورية أذربيجان وسلطنة عُمان في مجالات عدة، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية. إن تعميق أذربيجان لعلاقاتها مع سلطنة عُمان لم يأت من قبيل الصدفة؛ فبينما يمتلك كلا البلدين موارد هائلة من الطاقة، ويسعيان إلى الحفاظ على مكانتهما في السوق العالمية، فإن هذا التشابه يجعلهما شريكين طبيعيين.

أما الجانب الآخر ذو الأهمية القصوى، فيتعلق بالموقع الجغرافي؛ إذ تؤدي أذربيجان دور جسر استراتيجي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، في حين تتمتع سلطنة عُمان بمنفذ بحري حيوي في حوض المحيط الهندي؛ الأمر الذي يتيح فرصاً واعدة للتعاون في مجالي النقل والخدمات اللوجستية مستقبلاً. وعلى وجه الخصوص، فإن الموقع الاستراتيجي لجمهورية أذربيجان ضمن ممر "الشمال - الجنوب" يجعلها شريكا محورياً لسلطنة عُمان. ومن جانبها، يمكن لسلطنة عُمان أن تكون حليفاً لأذربيجان يوفر لها منفذاً مُباشراً إلى المحيط الهندي.

علاوة على ذلك، فإن اتباع البلدين لسياسة خارجية متوازنة يساهم في تقريب وجهات نظرهما حيال القضايا الدولية، مما يعزز التقارب السياسي بينهما. وفي الوقت نفسه، يشكل العامل الديني المشترك - المتمثل في التمسك بالإسلام الوَسْطِي - ركيزة أساسية في تعزيز التقارب الروحي والثقافي بين الشعبين.

ويتحدد تطور العلاقات الثنائية إلى حد كبير بطبيعة الاتصالات الشخصية بين قادة الدول، إذ تُضفي هذه التفاعلات طابعاً أكثر ثقة واستقراراً وبناءً على العلاقات الدبلوماسية الرسمية. في هذا الصدد، تكتسب الأجواء القائمة على الاحترام المتبادل والحوار المفتوح، والثقة المتبادلة بين فخامة الرئيس إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان وجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان، أهمية خاصة؛ إذ تُعزز هذه العوامل محركاً رئيسياً لتوسيع آفاق التعاون الثنائي، وتساهم في استكشاف مجالات جديدة للتفاعل، كما تعمل على تسريع تنفيذ المبادرات والمشروعات المشتركة.

وشهدت العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة تكثيفاً ملحوظاً في الاتصالات رفيعة المستوى. وفي أكتوبر ٢٠٢٥، وقعت كل من جمهورية أذربيجان وسلطنة عُمان اتفاقية بشأن الإلغاء المتبادل لنظام التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة، إلى جانب مذكرة التفاهم في مجال التعاون القتصلي. وقد أسهمت هذه الوثائق في تعزيز الإطار القانوني الناظم للعلاقات الثنائية، كما سبّرت حركة وتنقل المواطنين ورجال الأعمال والممثلين الرسميين بين البلدين.

وتتناول الأطراف، خلال الاجتماعات الرسمية ولقاءات العمل، سبل توسيع التعاون الاقتصادي، وتعزيز فرص الاستثمار المتبادل، وتكثيف العمل المشترك في مجالات الطاقة والنقل والتجارة والسياحة والزراعة والخدمات اللوجستية. كما تحظى قضايا الدعم المتبادل في إطار المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فضلاً عن مُراجعة مواقف كل طرف إزاء القضايا الإقليمية والدولية، باهتمام خاص. يعكس هذا النمط من الحوار البناء ومتعدد الأبعاد الارتقاء التدريجي للعلاقات إلى المستوى الاستراتيجي، وتحولها من تعاون ثنائي إلى شراكة فاعلة تساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

وتُعدّ الزيارات المتبادلة من أبرز المؤشرات الدالة على كثافة العلاقات الدبلوماسية. وقد شهد هذا المسار خلال السنوات الأخيرة نشاطاً



منفعة الباحثين عن عمل
التي طال انتظارها
سالم بن نعيم البادي



صهيوني يحقد على
عُمان
مدرين المكتومية



عُمان تقرأ المستقبل
خلفان الطوقي



هل أصبحت غير قادر
على التعلّم؟
محموط بن راشد الشبلي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

قراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

مشاريع الأمن الغذائي.. أولوية قصوى

في السنوات الأخيرة شهدنا تطوراً ملموساً في الاستثمارات بقطاع الأمن الغذائي؛ إذ ينصب اهتمام حكومتنا الرشيدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية ومن الصناعات الغذائية التي تلبي احتياجات السوق المحلي، مع العرص أيضاً على التصدير للسوق الإقليمي والدولي، اعتماداً على البنية اللوجستية المتطورة التي نمتلكها.

ولقد حققت الخطة الخمسية العاشرة نتائج

إيجابية في هذا الأمر؛ إذ وصل عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة إلى ٤٩٣ مشروعاً، وإجمالي استثمارات يُقدَّر بنحو ١,٩ مليار ريال، وذلك سواء فيما يتعلق بالاستثمارات في الشق البنائي أو الشق الحيواني، مع رفع سقف الطموح في الخطة الخمسية الجديدة بأن يصل حجم الاستثمارات في العام الأول من هذه الخطة إلى ٤٠٠ مليون ريال وإجمالي ٤٠٠ مشروع.

وبفضل سواحلتنا الممتدة، جرى تنفيذ مشاريع

تؤثر على المخزون الاستراتيجي لدينا، وفي نفس الوقت تعطينا الدافع القوي لتسريع الجهود نحو تحقيق مزيد من الإنجازات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع التي لم نصل فيها إلى النسب المطلوبة. إن المشاريع والاستثمارات في قطاع الأمن الغذائي لا يقتصر الهدف منها على تحقيق الاكتفاء فقط، بل إن هذه القطاع العام يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ورفع مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي المحلي.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

الرؤية

من «قدسية الشهادة» إلى اقتصاد المهارة

مرتضى بن حسن بن علي



هل آن أوان كسر الوهم؟

لم تعد قرارات إصلاح التعليم العالي ترفاً إدارياً، بل ضرورة وطنية. حين أعلنت جامعة الملك سعود (بالمملكة العربية السعودية) إعادة هيكلة برامجها، وإيقاف أو تقليص بعض التخصصات، لم يكن ذلك مجرد إجراء أكاديمي، بل رسالة صريحة: زمن "التعليم بلا بوصلة" قد انتهى. هذه الخطوة، المرتبطة بأهداف رؤية "السعودية ٢٠٣٠"، أعادت فتح نقاش مؤل في العالم العربي: هل تحولت جامعاتنا إلى مصانع للشهادات... أم إلى مصانع للبطالة؟

وهم "الشهادة الكبرى" في كثير من الدول العربية، تم تبني شعار "التعليم للجميع" دون بناء منظومة اقتصادية قادرة على استيعاب هذا الكم من الخريجين. النتيجة كانت تضخماً في التخصصات النظرية، يقابله عجز حاد في المهارات التطبيقية.

لم يعد المشهد غريباً: آلاف الخريجين في القانون والتاريخ والجغرافيا يصبحون موظفين إداريين، مقابل نقص في الفنين، والممرضين، والتقنيين. هنا تتجلى المفارقة القاسية: الشهادة التي كان يُفترض أن تكون جسراً نحو المستقبل، أصبحت في حالات كثيرة طريقاً مسدوداً.

في عُمان، ومع طموحات رؤية عُمان ٢٠٤٠، تتجه الأولويات بوضوح نحو الاقتصاد المنتج، لا الاقتصاد الريعي. وهذا يعني ببساطة: نحن بحاجة إلى "صانع مهارة" أكثر من "حامل شهادة".

قدسية الوثيقة... وغياب الكفاءة تحولت الشهادة الجامعية في الوعي المجتمعي إلى رمز اجتماعي، لا أداة إنتاج. وأصبح الحصول عليها هدفاً بحد ذاته، بغض النظر عن مضمونها أو جدواها. هذا التضخم في "قيمة الورقة" جاء على حساب "قيمة المهارة".

الأخطر من ذلك أن الجامعات، تحت ضغط القبول الواسع، اضطرت أحياناً إلى خفض معاييرها الأكاديمية، أو تخريج طلاب لا يمتلكون أدوات التحليل أو القدرة على التطبيق. النتيجة: خريج يحمل وثيقة... لكنه يفقر إلى الكفاءة.

ماذا تفعل الدول المتقدمة؟

النموذج الصيني: التعليم لخدمة الاقتصاد في الصين، لم يُرك التعليم رهينة لرغبات الأفراد فقط، بل تم ربطه بشكل مباشر باحتياجات الاقتصاد. الدولة استثمرت بشكل ضخم في التعليم الفني والتقني، ورفعت مكانته

في السنوات الأخيرة شهدنا تطوراً ملموساً في الاستثمارات بقطاع الأمن الغذائي؛ إذ ينصب اهتمام حكومتنا الرشيدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية ومن الصناعات الغذائية التي تلبي احتياجات السوق المحلي، مع العرص أيضاً على التصدير للسوق الإقليمي والدولي، اعتماداً على البنية اللوجستية المتطورة التي نمتلكها.

ولاشك أن قطاع السياحة في أمة دولة يمثل واحداً من القطاعات الاقتصادية المهمة في سياسة تنوع مصادر الدخل، بجانب المصدر النفطى والغاز. ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة فكرة المشغل الوطني للسفر (Visit Oman) ليس كمجرد أنه موقع للسفر إلى الأرض العمانية، بل يمثل خطوة استراتيجية لتحويل السياحة العمانية من قطاع تقليدي إلى صناعة حديثة قائمة على التقنية والتسويق العالمي.

وأطلقت الشركة العمانية للتنمية السياحية "عمران"، الذراع السياحي للوزارة، المشغل الوطني للسفر (Visit Oman) وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بهدف تعزيز الحضور السياحي لعُمان عالمياً. وقد صُممت لتكون منصة وطنية رقمية تربط السائح العالمي، وكلاء السفر، ومزودي الخدمات السياحية المحليين في السلطنة ضمن نافذة واحدة. وقد احتفلت المؤسسة مؤخراً بمرور ٥ سنوات على تأسيسها بعد أن تمكنت من ربط وتمكين مزودي الخدمات السياحية في سلطنة عُمان بدول العالم، ووسعت من نطاق التوزيع



يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا
للصحافة والنشر

رئيس التحرير

حاتم بن حمد الطائي

التحرير

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد

محول: ٢٠٢, ٢٠٤, ٢٠٥

businessdesk@alroya.info

المحليات

محول: ٢٠٧, ٢٠٨

localdesk@alroya.info

الرياضة

محول: ٢١٤, ٢١٥

sportdesk@alroya.info

الإعلانات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ads@alroya.info

الاشتراكات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة

وزارة الإعلام

الاقتصاد المحلي لظفار..

والاجتماع الرابع لمجلسها البلدي

د. عبدالله باحجاج



إطار رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، والتركيز في الاجتماع البلدي - سالف الذكر - على قطاع سياحة الأعمال يدخل من ضمن الرؤى الاستراتيجية المستحقة زمنياً وإمكانية؛ فظفار في هذا القطاع تمتلك فرصاً فريدة لدخول عالم سياحة الأعمال إلى مستوى يجعلنا نطالب بأن تصبح مركزاً للقاءات إقليمية طوال العام إذا ما سارعنا إلى استكمال بنيتها التحتية لجعل مطارها دولياً، وهذا في حد ذاته سيخلق لها قيمة مضافة هي في أمس الحاجة إليها الآن، كتوفير فرص عمل لحل قضية الباحثين عن عمل المتراكمة، وإقامة مراكز للمؤتمرات ومعارض دولية...

الخ.

وقد ناقش الاجتماع البلدي كذلك موضوع تمكين الكفاءات، وهو أمر يدعم صناعة الاقتصاد المحلي بكادر وكفاءات وطنية. وبلورة هذا المسار الاستراتيجي تحتاج إلى إقامة كيان متخصص للتمكين باسم "مركز ظفار لتمكين الكفاءات" يكون من مهامه تحديد احتياجات السوق المحلي / الاقتصاد المحلي، وتحديد احتياجاته من التخصصات المختلفة، وكذلك تحديد نوعية التدريب والتأهيل وربط الجيل الجديد بالفرص ودعم المشاريع التأسيسية؛ حيث إن مفهوم التمكين يعني تأهيل نوعي يكون مرتبط بالسوق/ الاقتصاد واسناد أدوار قيادية، وصناعة فرص ريادة لا وظائف فحسب (أي شركات محلية). الاقتصاد المحلي لظفار - وبالذات في قطاع الأمن الغذائي واللوجستيات وسياحة الأعمال- يحتاج لمهندسين زراعيين ومختصي تقنيات الري والزراعة الذكية، وخبراء سلاسل الإمداد بما فيها الغذائي، وإدارة الموانئ والتخزين والتبريد وإدارة التصدير وكفاءات محلية في إدارة الفعاليات والتسويق الدولي والضيافة الاحترافية... إلخ.

ومما تقدّم، يظهر لنا أهمية إقامة اقتصاديات محلية في بلادنا، فهدفها استغلال الفرص الاقتصادية في كل محافظة، وصناعة إيرادات مستدامة للتنمية المحلية، وتخفف الضغوطات على موازنة الدولة، وتخلق فرص عمل، وتقلل التفاوت بين الولايات والمحافظات؛ أي إن معظّم مشاكلنا المعاصرة كالباحثين عن عمل وإيجاد مصادر دخل محلية مستدامة نجد حلها في إقامة اقتصاديات محلية في كل محافظة، وهى هندسة مقرة معارض منتجات محلية للتصدير. ويمكن أن نقدم هنا نموذج سينغافورة التي دمجت اللوجستيات بالتمويل والابتكار، ولو اخترنا قطاع اللوجستيات يمكن أن يقود بدوره بقية القطاعات، بحيث يمكن أن تكون ظفار بوابة الغذاء المستدام وسلاسل الإمداد بين آسيا وأفريقيا، وهذه الرؤية - اقتباساً من تجارب أخرى - تربط بين الأمن الغذائي (الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي) واللوجستيات (إعادة التصدير وإعادة التوزيع) وسياحة الأعمال (المعارض والمؤتمرات) في اقتصاد محلي متكامل. وظفار تمتلك كل عناصر إقامة اقتصاد محلي قوي بهويات متعددة ومتكاملة، موقع، طبيعة، تاريخ، استقرار اجتماعي، موارد متعددة... إلخ، لكنها تحتاج لعقل اقتصادي جديد يُديرها كمنظومة واحدة في

كان اجتماع المجلس البلدي الرابع لمحافظة ظفار للعام ٢٠٢٦ برئاسة صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، على مستوى عالٍ من الاهتمام الوطني، فقد انشغل بقضايا استراتيجية مهمة، وفي مُقدّمها التوجه نحو صناعة سياحة الأعمال، وتمكين الكفاءات، إضافة إلى قضايا خدمية وتنظيمية أخرى، وهذا يُدشّن تحولاً مهماً في طبيعة النقاشات والاهتمامات من الإطار الخدمي والتنظيمي إلى مستوى أعمق يسهم في تحقيق أجندات الدولة الاستراتيجية على مستوى المحافظات؛ فهو يعزز مسار الانتقال من دور الخدمات والمسائل التنظيمية إلى دور صناعة اقتصاد محلي مستدام وفق رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وهذا الانتقال معني به كل محافظة من محافظات البلاد.

وقد كان هذا الدور الاستراتيجي للمحافظات موضوع حوار أجرته معنا إذاعة سلطنة عُمان في برنامج "ساعة الظهيرة"، فقررة "أقلام"، حول مقالنا "الفترة الرابعة للمجالس البلدية.. الوعي الجديد"، واعتبرنا فيه الفترة الرابعة للمجالس البلدية (٢٠٢٧-٢٠٣٠) الاستحقاق الزمني الملح لانتقال المجالس البلدية إلى صناعة الاقتصاديات المحلية، واعتبرنا نظام اللامركزية هو الحل الناجع لديومة الاستقرار الاجتماعي وتعزيز العلاقة التاريخية بين الحكومة والمواطن بعد مجموعة متغيرات داخلية ودولية. واستطراداً لاهتمامات الاجتماع الرابع للمجلس البلدي لظفار، نرى أن الحاجة الآن تلح إلى تحديد هوية محافظة ظفار لكي تكون محتوى للمسارات والخيارات التنموية وربطها بمنظومة عوضاً أن تكون كقطاعات منفصلة، فهل الهوية ينبغي أن تكون سياحية أم لوجستية أم غذائي؟ الواقع أنه يمكن لظفار أن تكون متعددة الهويات بحكم إمكانياتها الكبرى، ومهما كان التعدد ينبغي أن يكون في إطار منظومة مترابطة لا قطاعات منفصلة بحيث يشكل كل قطاع - أي هوية - قائدة للأخرى، بحيث يمكن أن تكون ظفار وجهة سياحية، ومركزاً للأمن الغذائي، ومنصة لوجستية، ومركزاً لسياحة الأعمال، وبيئورها كلها قطاع واحد كربت تكاملي، أي غير منفصل؛ كقطاع سياحة الأعمال إذا ما اقترنت بمعرض دولي للأمن الغذائي، ومؤتمر سلاسل الإمداد، ومنتدى للاستثمار الزراعي، معارض منتجات محلية للتصدير. ويمكن أن نقدم هنا نموذج سينغافورة التي دمجت اللوجستيات بالتمويل والابتكار، ولو اخترنا قطاع اللوجستيات يمكن أن يقود بدوره بقية القطاعات، بحيث يمكن أن تكون ظفار بوابة الغذاء المستدام وسلاسل الإمداد بين آسيا وأفريقيا، وهذه الرؤية - اقتباساً من تجارب أخرى - تربط بين الأمن الغذائي (الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي) واللوجستيات (إعادة التصدير وإعادة التوزيع) وسياحة الأعمال (المعارض والمؤتمرات) في اقتصاد محلي متكامل. وظفار تمتلك كل عناصر إقامة اقتصاد محلي قوي بهويات متعددة ومتكاملة، موقع، طبيعة، تاريخ، استقرار اجتماعي، موارد متعددة... إلخ، لكنها تحتاج لعقل اقتصادي جديد يُديرها كمنظومة واحدة في

وحيث تنفصل الجامعة عن الاقتصاد، تحول إلى "جزيرة نظرية" تنتج معرفة بلا أثر. نحو فلسفة جديدة: "جامعة نوعية لا كمية" وهنا أماننا خياران واضحا: الأول: الاستمرار في نموذج التوسع الكمي، وقبول الجميع، وتخريج آلاف الباحثين عن وظائف غير موجودة.

أما الثاني: الانتقال إلى نموذج نوعي، يقوم على: انتقاء أكاديمي دقيق، وتوجيه جزء كبير من الطلبة إلى التعليم الفني، وربط التخصصات باحتياجات السوق المتبدل، ورفع قيمة المهن التقنية اجتماعياً ومادياً.

إن كسر "وهم الشهادة الكبرى" لا يعني التقليل من قيمة التعليم، بل إعادة تعريفه. فالتعليم الحقيقي ليس ما يُعلّق على الجدران، بل ما يُترجم إلى إنتاج وقيمة مضافة. وهنا نسأل: هل رفع قيمة التعليم الفني كقيل بإنهاء عقدة الشهادة؟ والجواب: نعم... ولكن بشرطين أساسيين: أولاً: مكافأة المهارة اقتصادياً (رواتب وفرص حقيقية)، وثانياً: إعادة تشكيل الوعي المجتمعي بحيث يصبح "الفني الماهر" نموذج نجاح، لا خيار اضطراري. وبدون ذلك، سبقى الشهادة حلماً... والبطالة واقفاً!

الاجتماعية والمادية. اليوم، ملايين الطلاب يتجهون إلى المعاهد التقنية دون شعور بالدونية، لأن السوق يكافئ المهارة لا اللقب. الصين لم تسأل: "كم عدد الجامعات لدينا؟" بل سألت: "كم مهندساً وفتياً نحتاج لبناء اقتصاد صناعي عملاق؟" والنتيجة واضحة: قوة صناعية عالمية يقودها نظام تعليمي منضبط وموجه. النموذج الألماني: نظام مزدوج يصنع الكفاءة أما في ألمانيا، فيُعد "النظام المزدوج" نموذجاً عالمياً. الطالب يقضي جزءاً من وقته في الدراسة النظرية، وجزءاً آخر في التدريب داخل الشركات. النتيجة: خريج جاهز للعمل منذ اليوم الأول. وفي هذا النموذج، لا يُنظر إلى التعليم الفني كخيار ثانٍ، بل كمسار أساسي ومحترم، يضمن دخلاً مستقراً وفرصاً للتطور المهني. ولهذا السبب، تُعد معدلات البطالة بين الشباب في ألمانيا من الأدنى عالمياً.

الجامعة... خارج أسوارها الجامعة الحقيقية ليست قاعة محاضرات فقط، بل منصة إنتاج معرفي. دورها لا ينتهي عند التدريس، بل تمتد إلى دعم الاقتصاد بالأبحاث التطبيقية، والمساهمة في صياغة السياسات العامة، وحل مشكلات المجتمع الواقعية.

«فيزيت عُمان» لتعزيز السياحة إلى البلاد

البلاد من الجبال والوديان والصحراء بجانب الترويج لموسم خريف ظفار. وقد ساعد ذلك في جعل عُمان وجهة مختلفة عن النمط السياحي الخليجي التقليدي. إضافة إلى ذلك، ساعدت الموارد على جذب شركاء عالميين من خلال العمل بمنصات الحجز العالمية وشركات السفر الدولية، وعززت في انتشار المنتج العُماني ووصوله إلى شرائح أوسع من المسافرين. كما كان لذلك تأثير في دخول سياحة المؤتمرات والفعاليات في البرامج السياحية إلى عُمان، حيث لعبت هذه المنصة دوراً كبيراً في تسويق عُمان كوجهة للمعارض والفعاليات، ومنها شركات مرتبطة بفعاليات ثقافية ورياضية دولية. ويمكن لهذه الخطوة أن تحقق المزيد من العمل السياحي خلال السنوات المقبلة، حيث ستعمل على مضاعفة أعداد السياح الدوليين في حال توجيه الحملات الرقمية للأسواق المستهدفة في أوروبا، وشرق آسيا، والهند، والصين، ودول المنطقة وغيرها، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التدفقات السياحية السنوية، بالإضافة إلى جعل عُمان مركزاً لسياحة المؤتمرات عبر جذب الشركات للمشاركة في أنشطة المركز العُماني للمؤتمرات والمعارض، وفي الإقامة في فنادق مسقط الكبرى، والمكوث في المنتجعات الساحلية وزيارة المبدن التراثية. وبذلك تصبح السلطنة وجهة للشركات والمؤتمرات الإقليمية. كما يمكن لها تحقيق المزيد من النجاح

الرقمي لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قنوات تجارة السفر العالمية. فهذه المبادرة يمكن لها تعزيز النشاط السياحي مستقبلاً، وتصبح أحد أهم محركات التنوع الاقتصادي، ومصدراً رئيسياً للتشغيل وتوفير الوظائف والاستثمارات والدخل غير النفطى. ويمكن لها أن تحدث تأثيراً كبيراً خلال السنوات المقبلة من خلال توحيد المنتج السياحي العُماني في منصة واحدة؛ فقبل العمل بها كانت الخدمات السياحية موزعة بين شركات صغيرة ومنصات خارجية متعددة. أما اليوم فقد أصبح السائح بإمكانه الوصول إلى الفنادق والإقامة، وتنظيم الجولات السياحية، والحصول على النقل الداخلي والقيام بالأنشطة البحرية والبيئية وحضور الفعاليات الموسمية. وقد سهّلت على السائح اتخاذ قرار السفر إلى عُمان بسرعة أكبر. كما ساعدت هذه الفكرة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنصة وأتاحَت لمقدمي الخدمات المحليين من (مرشدين سياحيين، منتجعات صغيرة، شركات نقل، أصحاب مخيمات، تجارب تراثية) عرض منتجاتهم أمام أسواق دولية دون الحاجة لاستثمارات تسويقية ضخمة. كما ساعدت في رفع الصورة الذهنية لعُمان عالمياً من خلال إبراز عناصر القوة العُمانية مثل الأمن والاستقرار والطبيعة المتنوعة والثقافة الأصيلة وما تضمّنها

الرقمي لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قنوات تجارة السفر العالمية. فهذه المبادرة يمكن لها تعزيز النشاط السياحي مستقبلاً، وتصبح أحد أهم محركات التنوع الاقتصادي، ومصدراً رئيسياً للتشغيل وتوفير الوظائف والاستثمارات والدخل غير النفطى. ويمكن لها أن تحدث تأثيراً كبيراً خلال السنوات المقبلة من خلال توحيد المنتج السياحي العُماني في منصة واحدة؛ فقبل العمل بها كانت الخدمات السياحية موزعة بين شركات صغيرة ومنصات خارجية متعددة. أما اليوم فقد أصبح السائح بإمكانه الوصول إلى الفنادق والإقامة، وتنظيم الجولات السياحية، والحصول على النقل الداخلي والقيام بالأنشطة البحرية والبيئية وحضور الفعاليات الموسمية. وقد سهّلت على السائح اتخاذ قرار السفر إلى عُمان بسرعة أكبر. كما ساعدت هذه الفكرة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنصة وأتاحَت لمقدمي الخدمات المحليين من (مرشدين سياحيين، منتجعات صغيرة، شركات نقل، أصحاب مخيمات، تجارب تراثية) عرض منتجاتهم أمام أسواق دولية دون الحاجة لاستثمارات تسويقية ضخمة. كما ساعدت في رفع الصورة الذهنية لعُمان عالمياً من خلال إبراز عناصر القوة العُمانية مثل الأمن والاستقرار والطبيعة المتنوعة والثقافة الأصيلة وما تضمّنها

قدمت وزارة التراث والسياحة دعماً كبيراً للعديد من المبادرات التي قدمتها المؤسسات السياحية في البلاد خلال السنوات المالية، والتي يمكن من خلالها تعزيز حركة السياحة الداخلية والخارجية خلال الفترة المقبلة.

ولا شك أن قطاع السياحة في أمة دولة يمثل واحداً من القطاعات الاقتصادية المهمة في سياسة تنوع مصادر الدخل، بجانب المصدر النفطى والغاز. ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة فكرة المشغل الوطني للسفر (Visit Oman) ليس كمجرد أنه موقع للسفر إلى الأرض العمانية، بل يمثل خطوة استراتيجية لتحويل السياحة العمانية من قطاع تقليدي إلى صناعة حديثة قائمة على التقنية والتسويق العالمي.

وأطلقت الشركة العمانية للتنمية السياحية "عمران"، الذراع السياحي للوزارة، المشغل الوطني للسفر (Visit Oman) وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بهدف تعزيز الحضور السياحي لعُمان عالمياً. وقد صُممت لتكون منصة وطنية رقمية تربط السائح العالمي، وكلاء السفر، ومزودي الخدمات السياحية المحليين في السلطنة ضمن نافذة واحدة. وقد احتفلت المؤسسة مؤخراً بمرور ٥ سنوات على تأسيسها بعد أن تمكنت من ربط وتمكين مزودي الخدمات السياحية في سلطنة عُمان بدول العالم، ووسعت من نطاق التوزيع

بمشاركة 35 من ممثلي المؤسسات الحكومية والخاصة

انطلاق برنامج تعزيز القدرات في تنفيذ الاستراتيجيات وقياس الأداء المؤسسي بمسقط

مسقط- الرؤية

انطلقت في مسقط، أمس الأحد، أعمال برنامج «تعزيز القدرات في تنفيذ الاستراتيجيات وقياس الأداء المؤسسي»، الذي تقدمه البوابة الذكية للاستثمار (SIG)، خلال الفترة من ٣ إلى ٥ مايو الجاري؛ بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين، وسط حضور لافت من أكثر من ٣٥ مشاركاً من مُمثلين مختلف الجهات والمؤسسات من كلا القطاعين العام والخاص. ويستهدف البرنامج نقل المشاركين من مرحلة فهم مفاهيم التخطيط والاستراتيجية إلى مرحلة تطبيق أدوات عمل مؤسسية عملية، تساعد على تنفيذ الاستراتيجيات وقياس أثرها، وربط الخطط المؤسسية بالأولويات الوطنية وبرامج التحول، ولا سيما في ضوء متطلبات رؤية عُمان ٢٠٤٠ والتحولالتنموية والاقتصادية التي تشهدها سلطنة عُمان.

ويعتمد البرنامج على منهجية تدريبية تنفيذية وتطبيقية، تجمع بين التأصيل المعرفي والتطبيق العملي، من خلال ربط المفاهيم النظرية بسياق العمل المؤسسي في سلطنة عُمان، ومعالجة التحديات العملية التي تواجه المؤسسات عند الانتقال من إعداد الاستراتيجيات إلى تنفيذها ومتابعتها أثرها وقياس نتائجها. ويركز البرنامج على تزويد المشاركين بأدوات قابلة للتطبيق في إعداد الخرائط الاستراتيجية،

وربط الأهداف التشغيلية بالأهداف الاستراتيجية، وتصميم مؤشرات الأداء، وتحديد المستهدفات، وتطوير المبادرات الاستراتيجية، وتحويل نتائج القياس إلى مدخلات داعمة لصناعة القرار المؤسسي. ويهدف البرنامج إلى تمكين المشاركين من إعداد خارطة استراتيجية متكاملة للمؤسسة، بما يضمن اتساقها مع الاستراتيجيات الكلية، مثل الاستراتيجيات القطاعية والرؤى الوطنية وبرامج التحول، كما يسعى إلى تعزيز قدراتهم على تحديد الأهداف التشغيلية وربطها بالأهداف الاستراتيجية من خلال بناء علاقات واضحة بينها.

كما يركز البرنامج على تحقيق التوازن بين

التوجهات الاستراتيجية الأساسية التي تصنع التوجه العام للمؤسسة، وتعزيز فهم المبادرات الاستراتيجية وآليات تحديد أولوياتها وربطها بالأهداف الاستراتيجية وبرامج الرؤية والتحول، إضافة إلى تصميم مؤشرات الأداء المؤسسي ودعم صناعة القرار استناداً إلى نتائج القياس وأولويات تنفيذ المبادرات. وتتوزع أعمال البرنامج على ثلاثة أيام تدريبية متكاملة، يتناول اليوم الأول محور «من التخطيط إلى التنفيذ: مدخل لإدارة الاستراتيجية»، حيث يتضمن افتتاح البرنامج والتعريف بأهدافه ومنهجيته ومحاوره الرئيسية، إلى جانب تناول مفهوم تنفيذ الاستراتيجية، والفرق بين التخطيط الاستراتيجي

والتنفيذ الاستراتيجي، وأبرز التحديات الشائعة في تنفيذ الاستراتيجيات داخل المؤسسات، وعوامل النجاح الحرجة في الانتقال من الخطة إلى التنفيذ. واستعرض اليوم الأول مستويات التخطيط الثلاثة: الاستراتيجي، والتكتيكي، والتشغيلي، وكيفية تكاملها لصناعة تنفيذ فعال، ويتناول كذلك مكونات التخطيط الاستراتيجي والمراحل التفصيلية لإدارة وتنفيذ الاستراتيجية، بما يشمل إعداد الخطة وتنفيذها، والتنظيم والتجهيز، وتقدير الوضع الحالي، وتحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والمخاطر، وتحليل الشركاء والمعنيين، وأجندة التغيير، كما يتضمن أيضًا قراءة في التحولات الاقتصادية والتنموية في

التدرب على أدوات عملية تساعد على تنفيذ الاستراتيجيات وقياس أثرها

الاقتصادي والمستشار الاستراتيجي، الذي يمتلك خبرة تمتد لأكثر من خمسة وعشرين عامًا في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتنويع الاقتصادي، وشارك ضمن فريق إعداد رؤية عُمان ٢٠٤٠، وأسهم في صياغة التوجهات الاقتصادية والتنموية طويلة المدى للسلطنة. ويتضمن البرنامج كذلك مشاركة حسام الدقاسمة في محور أدوات السياسات العامة كأداة فاعلة للتنفيذ، بما يعزز فهم المشاركين لدور السياسات العامة في توجيه العمل المؤسسي، وترتيب الأولويات، ومعالجة القضايا واسعة الأثر ومتعددة الأطراف، وتحويل التوجهات الاستراتيجية إلى تدخلات قابلة للقياس. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في تعزيز قدرات المشاركين على بناء منظومات مؤسسية أكثر كفاءة في تنفيذ الاستراتيجيات وقياس الأداء، من خلال توظيف أدوات التخطيط والمتابعة والتقييم بصورة عملية تدعم اتخاذ القرار، وترفع جاهزية المؤسسات لتحقيق أهدافها وفق مؤشرات واضحة ومبادرات ذات أثر قابل للقياس. ويختتم البرنامج بعرض أبرز الرسائل الختامية ومناقشة الدروس المستفادة وتسليم الشهادات للمشاركين، بما يعكس حرص القائمين عليه على تحقيق مخرجات تدريبية عملية قابلة للتطبيق داخل المؤسسات، وتعزيز ثقافة الأداء والنتائج في بيئة العمل المؤسسي بسلطنة عُمان.

15.6 % ارتفاعا في صافي إنتاج الكهرباء بنهاية مارس

مسقط- الرؤية

كشفت البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني لإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان عن تسارع ملحوظ في نمو قطاع الكهرباء بنهاية حتى نهاية شهر مارس

٢٠٢٦م، حيث قفز إجمالي الإنتاج بنسبة ١٦ بالمئة ليبلغ ١٠,٥٤٤,٠ جيجاوات/ساعة، مقارنة بـ٩١,٤٠٩ جيجاوات/ساعة للفترة ذاتها من ٢٠٢٥، وفي المقابل، سجل قطاع المياه تراجعًا بنسبة ٢,٨ بالمئة، ليصل الإنتاج إلى ١١٨,٤١٢,٦ مليون متر مكعب.

وأرتفع صافي إنتاج الكهرباء (الذي يشمل مشتريات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، ومشتريات شركة كهرباء المناطق الريفية) بنسبة ١٥,٦ بالمئة ليبلغ ١٠,٢١٦,١ جيجاوات/ساعة، مقارنة بـ٨,٠٨٤,٠ جيجاوات/ساعة في الفترة المماثلة من العام

السابق. ويعكس هذا المؤشر نموًا حقيقياً في الطلب والاستهلاك. وأظهرت إحصائيات المياه انخفاضاً بنسبة ٢,٨ بالمئة؛ إذ سجلت محافظة مسقط أكبر انخفاض بنسبة ٥,٢ بالمئة، حيث تراجع الإنتاج إلى ٤٨,٧٨٧,٤ حتى نهاية شهر مارس

٢٠٢٦م إلى ٤٦,٢٥٩,٠ مليون متر مكعب حتى نهاية شهر مارس ٢٠٢٥م، كما انخفض إنتاج بقية المحافظات بنسبة ٢,٤ بالمئة، ليصل إلى ٥٣,٢٠٦,١ مليون متر مكعب. وكانت محافظة ظفار هي المنطقة الوحيدة التي حافظت على نمو في إنتاج المياه،

حيث ارتفع إنتاجها بنسبة ٢,٥ بالمئة ليبلغ ١٨,٩٤٧,٥ مليون متر مكعب، مقارنة بـ١٨,٤٩٢,٢ مليون متر مكعب في الفترة نفسها من ٢٠٢٥. ويعكس هذا الأداء المتميز لظفار تحسُّناً في البنية التحتية أو زيادة في الطلب الموسمي أو المبكر.

القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	
تقرير رئيس مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	
نبايةً عن هيئة إدارة الصندوق، يسعدني أن أقدم النتائج المالية لصندوق جبل للسيولة النقدية، عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦. وفيما يلي ملخص للنتائج المالية:	
للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	
إجمالي الدخل	٩٠٤,٢٢٦
إجمالي المصاريف	(٤٥٨,٨٩٢)
صافي الربح (الخسارة) للفترة	٨٥٨,٣٣٣
إجمالي صافي الأصول	٨١,٨٠٩,٣٣٩
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة	١,٠٥٣
أداء السوق	
تداولت أسعار الفائدة في السوق المحلية بالريال العُماني ضمن نطاق ضيق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، حيث انخفض عائد آذون الخزانة لأجل ٢٨ يوماً من ٣.٧٢٪ إلى ٣.٦٥ ٪، وذلك بعد استيعاب السوق الكامل لخفض أسعار الفائدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس الذي نفذته البنك المركزي العُماني خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٥. كما استقر عائد آذون الخزانة لأجل ٩١ يوماً ضمن نطاق ٣.٨١ ٪ إلى ٣.٩٢ ٪، مما يؤكد وصول السوق المحلية إلى مستوى دعم على المدى القريب، ومع ذلك، شهد هذا الاستقرار اضطراباً في أوائل شهر مارس نتيجة إغلاق مضيق هرمز، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى ٢.١ ٪ وأدخل حالة من عدم اليقين بشأن قدرة البنك المركزي العُماني على مواصلة سياسة التيسير النقدي، حتى في حال استئناف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة خلال العام.	
وفي المقابل، أظهرت آذون "ساما" قدرًا من المرونة النسبية، حيث تراجع سعر "سايبور" الثلاثة أشهر بمقدار ٤ نقاط أساس فقط إلى ٤.٨ ٪، رغم خفض سعر إعادة الشراء في ديسمبر إلى ٤.٢٥ ٪. ويعكس هذا التمرير المحدود استمرار الطلب على السيولة بالريال السعودي، ويؤكد مكانة المملكة العربية السعودية كأحد أسواق دول مجلس التعاون القليلة التي لا تزال تتمتع بملحنى عائد موجب.	
ومع تثبيت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة عند نطاق ٣.٥ ٪ - ٢.٧٥ ٪ خلال اجتماعي يناير ومارس، وإنشازة مخطط النفاذ إلى خفض واحد كحد أقصى خلال عام ٢٠٢٦ من المتوقع استمرار العجوة الهيكلية في العائد داخل السوق السعودي، مما يوفر قيمة نسبية جذابة مقارنة بالسوق العُمانية التي تتسم بسيولة مرتفعة. ومع ذلك، فإننا نذكر تزايد المخاطر وتفضيل المستثمرين للأمان على العائد، وعليه سنواصل تبني نهج استثماري حذر خلال الفترة المقبلة.	
أداء الصندوق	
بلغ إجمالي أصول الصندوق تحت الإدارة ٨١.٨ مليون ريال عُماني كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦. ومنذ التأسيس (٢١ مارس ٢٠٢٥)، حقق الصندوق عائداً سنوياً قدره ٤.٤٦٥ متوقفاً على آذون الخزانة لأجل ٩١ يوماً بفارق ٤٠ نقطة أساس.	
وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، حقق الصندوق عائداً سنوياً بلغ ٥.٣٠.	

قائمة المركز المالي	
٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥
الأصول	
ودائع ثابتة وقصيرة الأجل	٧٨,٢٠٢,٤٩٣
الاستثمار باللكلفة المطفأه	٢١٨,٧٦١
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١,٠٠٢,٠٠٠
النقد و النقد المعادل	١,٧٣٢,٩٥٣
فوائد مستحقة	٧٠٧,٤٥٢
مجموع الأصول	٨١,٨٦٣,٥٩٦
مجموع داتئة ومستحققات	٥٤,٢٥٧
مجموع الالتزامات	٥٤,٢٥٧
إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات	٨١,٨٦٣,٥٩٦
صافي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات	٨١,٨٠٩,٣٣٩
صافي الأصول لكل وحدة المنسوبة لحملة الوحدات	١,٠٥٣

بنسب تصل إلى 20 % حسب الشريحة الاستهلاكية

تخفيض تعرفه الكهرباء للمواطنين خلال الصيف.. وتوجيهات للشركات بعدم قطع الخدمة

مسقط - الرؤية

أعلنت هيئة تنظيم الخدمات العامة تطبيق تخفيضات على تعرفه الكهرباء للاستخدام السكني لحساب أساسي واحد لصيف عام ٢٠٢٦، وذلك للفترة من شهر مايو وحتى شهر أغسطس.

ووجهت الهيئة الشركات المرخصة بعدم قطع خدمة التيار الكهربائي خلال نفس الفترة، وتقديم خطط سداد مرنة للمشتريين الذين لديهم متأخرات مالية.



في الاحتفال بيوم العمال العالمي

اعتماد «جائزة العمل النقابي» وسط تأكيدات على ضرورة تطوير منظومة الأمان الوظيفي والاجتماعي

الرؤية - سارة العبرية

احتفل الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، أمس الأحد، بيوم العمال العالمي، تحت رعاية معالي الدكتور هلال بن علي السبتي وزير الصحة، وحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة، وممثلي عدد من منشآت القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومجموعة من الإعلاميين المهتمين بقضايا العمل والعمال.

ويأتي الاحتفال بيوم العمال العالمي تقديرًا للدور الحيوي الذي يؤديه العاملون في القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي والمساهمة في شتى قطاعات التنمية الوطنية، وتأكيدًا لأهمية الحركة النقابية في سلطنة عُمان، ودورها في تحسين شروط العمل وظروفه، في منشآت القطاع الخاص، بالإضافة إلى تكريم مستحقي جائزة العمل النقابي لعام ٢٠٢٥.

وقال نيهان بن أحمد البطاشي رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان إن ما حققته سلطنة عُمان من نمو اقتصادي وتقدم تنموي خلال السنوات الماضية يمثل مصدر فخر واعتزاز، ويعكس نجاح الرؤية الحكيمة في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار والنمو، مضيفًا أن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والخطة التنموية المرتبطة بها أثبتت قدرتها على تحقيق تحولات نوعية في عدد من القطاعات الاقتصادية والتنمية، وتعزيز بيئة الاستثمار. وأضاف البطاشي: «نشُك هذه المنجزات

الوطنية وما تحقق من مؤشرات إيجابية، كما نؤكد في الوقت نفسه أن القيمة الحقيقية للنمو الاقتصادي لا تكتمل إلا بانعكاسها المباشر على حياة العاملين، وتحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز شعورهم بالأمان الوظيفي والاجتماعي؛ فالتنمية لا تُقاس بالأرقام وحدها، وإنما بقدرتها على حماية الإنسان، وتوفير الحياة الكريمة له، وبناء سوق عمل، يشعر فيه العامل بأن جهدهم مقدَّر، وحقوقه أكثر وضوحًا وعدالة». وتابع بالقول: «إن أي نمو اقتصادي لا يواكبه تحسُّن ملموس في جودة حياة العاملين، وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم، يظل نموًا غير مكتمل الأثر الاجتماعي، كما أصبح فقدان الوظائف من أكثر التحديات تأثيرًا على الاستقرار الاجتماعي والنفسى للأسر العاملة، لما يتركه من آثار، تتجاوز حدود الوظيفة نفسها، لتصل إلى

الأسرة بأكملها». وأشار البطاشي إلى أن استمرار حالات إنهاء عقود العمل -خصوصًا لأسباب اقتصادية- يفرض ضرورة التعامل مع هذا الملف؛ باعتباره قضية وطنية اجتماعية وإنسانية، لا مجرد إجراء إداري أو اقتصادي؛ فرغم الجهود المبذولة في معالجة العديد من هذه الحالات، والحفاظ على فرص العمل، إلا أن المرحلة تستدعي تطويرًا أكبر للمنظومة المرتبطة بحماية الاستقرار الوظيفي، وتعزيز فاعلية التدابير الوقائية التي تحد من فقدان الوظائف قبل وقوعها، وتحقيق توازن أكثر عدالة بين استمرارية النشاط الاقتصادي، وحماية الإنسان العامل، وضمان وظائف مستدامة.

وذكر البطاشي أن التطبيق العملي يُبرز الحاجة إلى تقييم عدد من الجوانب المرتبطة بفاعلية الحماية المقررة للعامل؛

حيث إن امتداد فترة البحث عن فرصة عمل جديدة إلى مدد أطول من فترة الاستحقاق المتاحة للأمان الوظيفي؛ وبطء التوسع في فرص التوظيف في بعض القطاعات؛ جميع ذلك يفرض أهمية مراجعة هذه الأدوات وتطويرها بما يحقق الغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها.

إلى ذلك، أطلق الاتحاد العام بالتزامن مع الاحتفال حملة إعلامية، تُسلط الضوء على أهمية تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وحماية العمال من حالات إنهاء عقود العمل، مع التركيز على واقع الأمان الوظيفي خلال فترة فقدان العمل، وذلك انطلاقًا من دور الاتحاد في رعاية مصالح العاملين والدفاع عن حقوقهم، واستكمالًا للجهود الوطنية المبذولة في تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز الحماية من حالات إنهاء عقود

البطاشي: عُمان

حققت تحولات

نوعية في القطاعات

الاقتصادية

والتنمية

والاستثمارية

العمل (التسريح).

وشهد الاحتفال استعراض أبرز الإنجازات والقضايا والمؤشرات التي تضمنتها التقرير السنوي للاتحاد العام لعام ٢٠٢٥، إضافةً إلى إطلاق العمل الفني «سواعد عُمان»، الذي يسعى الاتحاد العام من خلاله إلى إبراز قيمة العامل، ومكانته في المجتمع بصورة فنية مؤثرة، وترسيخ صورة إيجابية معاصرة للعامل تعكس قيم الاحترافية والتفاني والطموح والولاء، بالإضافة إلى تعزيز الانتماء المهني لدى العمال، وتحفيزهم على الاستمرار في العطاء.

وشهد الحفل توقيع اتفاقية تعاون بين الاتحاد العام وشركة تنمية نفط عُمان (PDO)، ومذكرة تعاون بين الاتحاد العام والجمعية العُمانية للطاقة «أوبال»، وذلك وتجسيدًا للتعاون المستمر بين الاتحاد العام ومؤسسات القطاع الخاص؛

انطلاق مختبر الحاضنة التخصصية الحرفية في الداخلية



نزوى - العُمانية

خلال هذه الحاضنة إلى تذليل التحديات التي تواجه الحرفيين، وتزويدهم بالأدوات التقنية والمهارات الإدارية التي تمكنهم من تحويل مشاريعهم الناشئة إلى مؤسسات مستدامة تساهم بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي.

ويأتي تنظيم المختبر في إطار توجهات هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تطوير القطاع الحرفي وتعزيز مساهمته الاقتصادية والاجتماعية بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الحرفي العُماني محليًا ودوليًا، إذ يسعى المختبر من خلال جلساته إلى تحديد العرف المستهدفة وحصص الآلات والمعدات التقنية اللازمة وتصميم البرامج التدريبية التخصصية بالإضافة إلى استعراض تطورات الشباب في قطاع الصناعات الحرفية الإبداعية.

ويشهد المختبر تعاونًا وشراكة مجتمعية واسعة بمشاركة كل من محافظة الداخلية ووزارة الثقافة والرياضة والشباب ووزارة التراث والسياحة وجامعة نزوى لضمان تكامل الجهود وتطوير مخرجات الحاضنة بما يتوافق مع متطلبات السوق.

«ميناء الدقم» يُنفذ تمرين الاستجابة للتسرب النفطي البحري



الدقم - الرؤية

التنسيق والتواصل بين الجهات المعنية. كما أسهم التمرين في التحقق من فاعلية تطبيق خطة الاستجابة للتسربات النفطية (OSRP) وخطة الطوارئ (ERP) الخاصة بالميناء والشركة العمانية للصهاريج، وضمان توافقها مع الإجراءات المعتمدة واللوائح البيئية الوطنية وأفضل الممارسات الدولية في مجال السلامة البحرية.

وشهد التمرين مشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة، حيث تولّى ميناء الدقم قيادة التنسيق العام وتفعيل منظومة الاستجابة للطوارئ، فيما عمل المشاركون بشكل تكاملي لاختبار سرعة الاستجابة وكفاءة العمليات ومستوى التنسيق بين مختلف الأطراف.

وأُسفر التمرين عن تحديد فرص التحسين واستخلاص دروس مستفادة قيمة، ستسهم في تطوير خطط الاستجابة المستقبلية وتعزيز مستويات الجاهزية الشاملة.

بورصة مسقط تنقل 19 شركة من السوق الموازية إلى «النظامية»

الرؤية - سارة العبرية

أصدرت بورصة مسقط قرارًا إداريًا، أمس الأحد رقم ٦٤ لعام ٢٠٢٦، بشأن نقل إدراج شركات المساهمة العامة بين الأسواق، في خطوة تعكس التطور المتسارع الذي يشهده سوق رأس المال العُماني، مدعومًا بتحسين الأداء المالي للشركات وتعزيز كفاءة الأطر التنظيمية والتشغيلية.

وبحسب القرار، فقد تم نقل إدراج ١٩ شركة من السوق الموازية إلى السوق النظامية بعد استيفائها للمعايير المعتمدة، وذلك اعتبارًا من ٧ مايو ٢٠٢٦، ما يمثل تحولًا نوعيًا في هيكلية السوق ويؤكد جاهزية هذه الشركات للانتقال إلى مستوى الإدراج بالسوق النظامية متوافقًا مع استيفاء متطلبات الإدراج المشار إليها بالمادة (٣٩) من أحكام الادراج باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ويعكس هذا التحسن في مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للشركات المنقولة، والذي شمل ارتفاع حقوق المساهمين، وتحسن متوسط العائد على الاستثمار، إضافة إلى زيادة معدلات دوران الأسهم وقيم التداول، وهو ما يعكس تنامي كفاءة هذه الشركات وقدرتها على تحقيق عوائد مستدامة وجذب اهتمام المستثمرين والمساهمين بالشركات العامة المدرجة.

وشملت قائمة الشركات المنقولة عددًا من الكيانات البارزة في قطاعات الطاقة،

